الحِجاج في السّياقات غيرِ المثْاليّة [1] (دييغو كاسترو[2])

* ترجمة: محمد حمدان الرقب

باحث في اللسانيات والحجاج - قطر.

*البريد الإلكتروني: mohammadreqab@yahoo.com

الاستلام	2025/1/20	المراجعة	2025/2/15	القبول	2025/3/5	النشر	2025/4/1

الملخص:

حين يسعى المتحاورون إلى إقناع خصومهم بصحّة موقفٍ معيّن مُستندين إلى الحجج، كثيرًا ما تعترض سبيلهم عوائقُ ناشئة عن ظروف الحوار، ما يُقلّل من فرص الوصول إلى تسوية. وتشمل هذه العوائق اختلال موازين القوى، والانحيازات الإدراكيّة، وضيق الوقت، وتضارب المصالح الخفيّة. وسأطلق على هذه الأوضاع مصطلح "السّياقات الحِجَاجيّة غير المثاليّة". وبحسب المنظور التّداوليّ الجدليّ، فإنّ هذه الأوضاع تفتقر إلى الشّروط العُليا للحوار النّقديّ (فان إيميرن، وجروتندورست، وجاكوبس، وجاكسون، 1993). والسّؤال الرّئيس الذي يعالجه هذا البحث هو: ما المعيار الموجِّه الذي ينبغي للمتحاورين التّمسّك به في سبيل بلوغ حلٍّ ضمن هذه الظّروف؟ سأدافع عن موقفٍ وسطٍ بين حدّين متطرّفين: يتمثّل الحدّ الأوّل في مبدأ "كلّ شيء مباح"، وهو يرى أنّه متى فُقدت شروط التّبادل المنطقيّ للأدلّة، خرج الحوار من دائرة التّعقّل، وأضحى كلّ فعلٍ مباحًا للمتحاورين. وأمّا الحدّ الآخر، فهو سياسة "السّير على المنهج المألوف"، التي تقضي بأنّ قواعد الحوار النّقديّ، بوصفه نموذجًا معياريًّا، تظلّ قائمةً حتّى في ظلّ الأوضاع غير المثاليّة. وأمّا الموقف الذي أتبنّاه، وهو ما أسمّيه "السّياسة الفوقيّة"، فيرى أنّ ثمة معيارًا أشمل وأعمّ ينبغي الاحتكام إليه في هذه الحالات، وأُطلق عليه اسم "المعيار الفائق". نقسم السّياسة الفائقة إلى مرحلتين في الحِجاج: التهيئة والحسم. ففي مرحلة التهيئة، يسعى الطّرفان إلى استعادة توازن البيئة الحِجاجيّة أو التّعويض عن نقصانها، وهما يحاولان في مرحلة الحسم الوصول إلى تسوية لخلافهما. وأرى أنّ ما يجري في مرحلة التهيئة ينبغي أن يُقوَّم استنادًا إلى القاعدة الفائقة، لا بناء على قواعد المناقشة النّقديّة (فان إيميرن وغروتندورست، 2004). وعند هذه النّقطة، يستند البحث إلى رؤى نظريّة طرحها جيلبرت Gilbert (1995، 1997، 2002) وجاكوبس (2000، 2006) لفهم مقتضيات ذلك.

[1] نُشر البحث في مجلّة الحِجاج Argumentation (2022) 36:393–414. Argumentation in Suboptimal Settings | Argumentation

[2] دييغو ريكاردو كاسترو أمينابار Diego Ricardo Castro Amenabar هو أستاذ في كلية الفلسفة بجامعة جرونينغن في هولندا. تتركز اهتماماته البحثية في مجالات الفلسفة السياسية، والفلسفة الاجتماعية، ونظرية الديمقراطية. يُعرف بعمله على مفاهيم مثل العدالة الاجتماعية، المواطنة، والحوكمة الديمقراطية. ساهم في العديد من الأبحاث والمقالات التي تستكشف العلاقة بين السلطة والمجتمع، مع التركيز على كيفية تعزيز المشاركة الديمقراطية وضمان العدالة في النظم السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يشغل دييغو كاسترو منصب رئيس قسم الفلسفة السياسية في الجامعة، ويشرف على العديد من المشاريع البحثية التي تهدف إلى فهم أعمق للتحديات التي تواجه الديمقراطيات الحديثة. كما يشارك بانتظام في مؤتمرات وندوات دولية، ما يعكس التزامه بتعزيز الحوار الأكاديمي حول القضايا الفلسفية والسياسية الراهنة. ويسعى بأبحاثه وتدريسه إلى دمج النظرية الفلسفية بالتطبيق العملي، بهدف تقديم رؤى تسهم في تحسين السياسات العامة وتعزيز القيم الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة. (المترجم).

Argumentation in Suboptimal Settings

*** Translation By: Mohammed Hamdan Al-Raqab:**

Researcher in linguistics and Argumentation – Qatar.

*Email: mohammadreqab@yahoo.com

Abstract:

When parties attempt to persuade their opponents of the tenability of a certain standpoint using reasons, they will often find that the circumstances of the dialogue hinder their chances of resolution. Power imbalances, cognitive biases, lack of time or hidden interests are some of the circumstances they need to face. I will label these circumstances as suboptimal settings for argumentation. According to the pragma-dialectical tradition, higher-order conditions for critical discussion are unfulfilled in these cases (van Eemeren, Grootendorst, Jacobs, & Jackson, 1993). The main question of this paper is the following: what is the normative standard that parties in a discussion need to follow to arrive at a resolution within such circumstances? I will defend a middle-ground solution between two extreme ones.

The first extreme position, the anything-goes policy, claims that, given that the conditions for a reasonable exchange of reasons are not satisfied, the dialogue stands outside the domain of reason, so anything goes for the parties. The second extreme position, the business as usual policy, claims that, since critical discussion is a normative model, the same rules should apply in suboptimal settings. Finally, the supernormal policy that I defend claims that we need a more general and comprehensive norm that I refer to as a supernorm to evaluate these cases.

The supernormal policy divides argumentation into two stages: preparation and resolution. In the preparation stage, the parties attempt to restore or compensate for the suboptimality of the setting, while in the resolution stage, they attempt to resolve their disagreement. I contend that the moves of the preparation stage should be evaluated by using the supernorm instead of by the rules for critical discussion (van Eemeren and Grootendorst 2004). At this point, the paper considers theoretical insights from Gilbert (1995, 1997, 2002) and Jacobs (2000, 2006) to understand what this entails.

المقدمـــــة:

تسعى نظريّة الحِجاج إلى فهم المناظرات الواقعيّة وتقييمها، لكنّ الواقع مليء بالتّعقيد، والنّاس يحاجّون بطرائق يشقّ تصنيفها أو تقييمها. فإذا كان الهدف الأساسيّ للحِجاج هو حسم الخلافات[3]، فإنّ ثمّة ظروفًا كثيرة تجعل تحقيق هذا الهدف بالغ العسر، من ذلك: اختلال موازين القوة، والتعلّقات العاطفية، والقيود الزمنية غير العادلة، والانحيازات الإدراكيّة، والمصالح المستترة، وغيرها كثير. أطلق على هذه الظّروف اسم البيئات غير المثاليّة، وهي تُعرّف على أنّها سياقات لا تهيّئ مناخًا ملائمًا لتبادل الحجج على نحوٍ معقول.

عندما يقعُ الخلافُ في ظلّ هذه الظروف، فإنّهُ يميلُ إلى الاستمرار، أي أنّهُ يصبحُ من الخلافاتِ المستعصية التي "من غير المرجّح أن تُحسمَ بالحِجاجِ الإقناعيّ". ونظرًا إلى استعصاءِ هذه الخلافات، وعدمِ توافُرِ شروطِ التّبادلِ العادلِ للأدلّةِ والحُجج، فإنّ الأطرافَ غالبًا ما تبحثُ عن سُبلٍ أخرى لتجاوزِ الخلاف. فقد يلجؤون، على سبيل المثال، إلى حوارٍ تفاوضيّ (فان لار وكراب، 2018) أو يختارون تسويةً غيرَ حِجاجيّةٍ للنّزاع[4]. لكن أحيانًا، يكونون مضطرّين أو راغبين في التمسّكِ بالإقناعِ العقلانيّ. وفي هذه الحالة، فإنّ طبيعةَ الحوار، فضلًا عن صعوبةِ حسمِ الخلافاتِ في مثلِ هذه الظّروف، قد تدفعُهم إلى البحثِ عن حلولٍ تتطلّبُ أساليبَ تواصُلٍ قد تتعارضُ مع القواعدِ المعياريّةِ للحوارِ الهادفِ إلى الحسم، مثل "قواعدِ المناقشةِ النّقديّة" (فان إيميرن وغروتندورست، 2004).

يتمحور السّؤال الرّئيس لهذا البحث حول الآتي: عندما يتبادلُ الأطرافُ في بيئةٍ غير مثاليّةٍ الأدلّةَ والحُججَ سعيًا للإقناع، هل تُطبَّقُ قواعدُ المناقشةِ النّقديّة بالطّريقةِ ذاتها التي تُطبَّقُ بها في البيئاتِ العاديّة؟ لا ينصبُّ اهتمامي على القواعدِ ذاتِها، بل على ما ينبغي أن تُحقّقهُ؛ إذ يفترضُ بالحِجاجِ المنظَّمِ تنظيمًا سليمًا أن يُسهِمَ في تسويةِ الخلافِ تسويةً عقلانيّةً. ولذلك، فإنّ أيّ خطوةٍ حجاجيّةٍ تُعيقُ إمكانيّةَ التوصّلِ إلى حلٍّ عقلانيٍّ ينبغي عدّها غيرَ معقولة. لكن، هل من المعقولِ تقييمُ الحِجاجِ من المنظورِ المعياريّ ذاته في ظلِّ غيابِ الشّروطِ الأساسيّةِ لتسويةِ النزاع؟

لا يتمثّلُ الإسهامُ الرئيسُ لهذا البحثِ في وضعِ نظريةٍ جديدةٍ كلّيًّا للحِجاجِ في البيئاتِ غيرِ المثاليّة، بل يطمحُ إلى إثراءِ الأدبيّاتِ القائمة حول الخلافاتِ المستعصيةِ والبيئاتِ الحِجاجيّةِ الصّعبة، وذلك بإلقاء الضّوءِ على فائدةِ مفهومَي "اللّامثاليّة" و"القاعدة العُليا"، وهي قاعدةٌ عامّةٌ جدًّا يمكنُ تطبيقُها حتّى في ظلِّ غيابِ الشّروطِ المعياريّةِ العليا للحِجاج.

أزعمُ أنّ هناك موقفين متطرّفين وموقفًا وسطيًّا في ما يتعلّق بهذه المسألة، ويطرحُ كلٌّ منها ما يمكنُ عدّه سياسةً معيّنة بشأن كيفيّة تقييم الإسهامات في تبادل الأدلّة والحُجج.

الموقفُ الأوّل يرتبطُ بما أسمّيه "سياسة التّساهل المطلق"، التي تقومُ على الرّؤية القائلة إنّه ما دامت شروطُ التّبادلِ العقلانيّ للأدلّة غيرَ متوافرة، فإنّ النّقاشَ يقعُ خارجَ نطاقِ العقلانيّة، وعليه، فإنّ أيَّ شيءٍ مباحٌ للأطراف، ويُوصى بعدمِ تطبيقِ قواعد المناقشة النّقديّة في مثلِ هذه السّياقات.

الموقفُ الثاني، المرتبطُ بما يمكن تسميتُه "سياسة العملِ المعتاد"، يرى أنّه لا يهمُّ إن كانتِ البيئةُ غيرَ مثاليّةٍ أم لا، ففي كلتا الحالتين، يجبُ تطبيقُ قواعدِ المناقشةِ النقديّةِ على النّحوِ نفسه.

أمّا الموقفُ الوسطيّ، وهو ما أودُّ تفصيلَه، فيفضي إلى ما أسمّيه "سياسة القاعدة العُليا"، ومفادُها أنّه في البيئاتِ غيرِ المثاليّة، لا بدّ من اعتمادِ رؤيةٍ أكثرَ شمولًا للعقلانيّة؛ بحيثُ لا تُعدُّ بعضُ التّحرّكاتِ الحِجاجيّةِ مغالِطةً في هذه السّياقات، رغمَ كونِها كذلك في سياقاتٍ أخرى، إذا كانت تُفضي إلى فهمٍ متبادَلٍ بين الأطراف، وتُهيّئ في نهايةِ المطاف ظروفًا أفضلَ للحوارِ العقلانيّ.

---

[3] لكن، كما يحاجّ بعضُ الباحثين، قد لا يكونُ الإقناع الهدفَ الوحيدَ للحِجاج. انظر دوري (2012). (الباحث).

[4] لقد قدّمتُ عرضًا موسّعًا لمختلفِ السُّبُلِ التي تُمكّنُ من تجاوزِ الخلافاتِ، بخلافِ تسويتِها، في بحثي. (الباحث).

لكي تؤدّي سياسةُ القاعدة العُليا وظيفتَها كما ينبغي، لا بدّ من إحلالِ نوعٍ من القاعدة العُليا محلَّ قواعدِ المناقشةِ النقديّة، بحيثُ تساعدُ الأطرافَ إمّا على استعادة الشّروطِ السّليمةِ للحوارِ العقلانيّ أو التّعويضِ عن التّصدّعاتِ التي لا يمكنُ تدارُكُها في البيئةِ الحِجاجيّة.

يبدو أنّ بعضَ الباحثين قد تبنّوا فكرةَ هذه القاعدةِ العامّة (انظر: غيلبرت 1995، 1997؛ جاكوبس 1998، 2006)، وذهبوا إلى أنّه ينبغي تقييمُ الحِجاجِ استنادًا إليها في كلّ الأحوال، لا فقط عند غيابِ الشّروطِ العُليا لحلّ النزاعات. لكنّني أقترحُ استعمالَ هذا المنهج على نحوٍ أكثرَ حصرًا، بحيثُ تُوظَّفُ فقط لتهيئةِ الأطرافِ لتبادلٍ طبيعيٍّ للأدلّة قد يُمهّدُ الطريقَ نحوَ التّسوية.

تقتضي سياسة القاعدة العُليا اتّباع عمليّةٍ من خطوتين[5]: الخطوة الأولى يسعى فيها الأطرافُ إمّا إلى إعادة ضبط البيئة غير المثاليّة وإمّا التّعويض عن قصورها بطريقةٍ ما. الخطوةُ الثانية يحاولون فيها حلَّ النزاع الذي كان الدّافعَ وراءَ نقاشِهم. وبذلك، تكونُ الخطوةُ الأولى تمهيدًا إجرائيًّا للتّسوية، إذ يعملُ الأطرافُ على تحسين السّياقِ الحِجاجيّ عبرَ التّقريبِ بين مواقفِهم، وتمثّلُ الخطوة الثّانية عمليّةَ التّسويةِ الفعليّة، بحسب ما تُقرّره التّداوليّة الجدليّة. ويقصدُ الباحثون بالتّسويةِ أنّها عمليّةٌ يُتَوصَّل عبرها إلى اتّفاقٍ بين الأطرافِ حولَ قبولِ الموقفِ المطروحِ أو رفضِه، وهو ما عرّفَه فان إيميرن وآخرون (2014، ص 528) بقولهم: "يُفضي الخطابُ الحِجاجيُّ إلى اتّفاقٍ بين الأطرافِ حولَ ما إذا كان الموقفُ المطروحُ مقبولًا أم لا". وسأُطلقُ على الخطوةِ الأولى مصطلح التهيئة، وعلى الخطوةِ الثّانية مصطلح التّسوية.

و هكذا، بينما يمكن للأطراف في مرحلة التهيئة استعمال تحرّكاتٍ قد تُعدّ مغالِطةً في الظّروف العاديّة، فإنّ هذا غير ممكن في مرحلة التّسوية؛ إذ يجب أن يكون الحوارُ منضبطًا بما يكفي لتمكين الأطراف من تسوية الخلاف في وجهات النظر (انظر: فان إيميرن وغروتندورست، 1984، ص 17). أبحثُ هذه المسألة من منظور التّداوليّة الجدليّة (فان إيميرن وغروتندورست، 1984؛ إيميرن وغروتندورست، 2004). ويعود اختياري لهذا المنهج إلى كونه نموذجًا ناضجًا يقدّم تصوّرًا مقنعًا لمعايير المعقوليّة في التّبادل الحِجاجيّ. ومع ذلك، فإنّ السّياسة الثّالثة تختلف عن التّداوليّة الجدليّة في بُعدين أساسيّين: أوّلًا، تُقرّ بضرورة اعتماد مقاربة معياريّة أوسع للحِجاج، مستوحاة على نحوٍ رئيس من الحِجاج الاندماجيّ عند مايكل غيلبرت (1995)، ومن التّداوليّة المعياريّة عند سكوت جاكوبس.(2000) ثانيًا، تفترض أنّ بعض التّحرّكات الحِجاجيّة التي تُعدّ غير معقولة بحسب التّداوليّة الجدليّة، لا ينبغي بالضّرورة عدّها كذلك.

يأتي هيكل البحث على النّحو الآتي: في القسم الثّاني، أعرّف مفهوم السّياقات غير المثاليّة وأناقشه بوصفه مفهومًا أساسيًّا. أمّا القسم الثالث، فيتناول الحلّ الأوّل، وهو سياسة "كلّ شيء جائز"، وذلك بعرضه ونقده. وفي القسم الرّابع، أقيّم الحلّ الثّاني المتمثّل في سياسة "الأمور على طبيعتها". ثمّ أقدّم في القسم الخامس سياسة "المعيار الفائق". ويُطبَّق هذا المعيار في القسم السّادس على بعض دراسات الحالة التي سبق أن تناولتها الأدبيّات. وأخيرًا، أطرح في الخاتمة بعض الملاحظات الختامية.

1. المفاهيم الأساسية

من الضّروريّ، ابتداءً، توضيح بعض المفاهيم.

1.1. حوار الإقناع

كما يرى والتون وكراب (1995)، هناك أنماط عديدة من الحوارات، وليس حوار الإقناع إلّا واحدًا منها. فإلى جانب حوار الإقناع، نجد حوار التّفاوض، والحوار الجَدَليّ، وحوار التّداول، وحوار

[5] ومع ذلك، قد يُداخلُ الأطرافُ بين هاتين الخطوتين أو يتّبعون ترتيبًا مختلفًا عمّا هو متوقّع، تمامًا كما يحدثُ مع مراحل المناظرة النقديّة في التداوليّة الجدليّة (فان إيميرن وغروتندورست، 2004). ومن الأفضل النّظر إلى الخطوتين بوصفهما أداةً تحليليّة يُوظّفها الباحثُ، لا مرحلتين يلتزم الأطرافُ بتطبيقهما بصورةٍ منهجيّة. (الباحث).

البحث عن المعلومات، وحوار الاستقصاء، فضلًا عن أنواع أخرى من الحوارات المختلطة. ولا يحدث حوار الإقناع إلّا إذا كان هناك خلاف بين الأطراف، بخلاف الحالات التي يحتاج فيها الأطراف إلى معرفة شيء ما، إذ يكون حوار البحث عن المعلومات أكثر ملاءمة.

في بعض الحالات، حتّى لو كان هناك خلاف بين الأطراف، فإنّهم قد يلجؤون إلى وسائل أخرى غير محاولة الإقناع. فقد يتفاوضون للوصول إلى حلٍّ توافقيّ، أو يتشاورون، أو حتّى يحتكمون إلى الحظّ عبر رمي قطعة نقديّة. في موضع آخر، بيّنتُ كيف يمكن للأطراف تجاوز الخلافات المستعصية عبر الانتقال من نوع حوار إلى آخر. غير أنّ عنايتي في هذا البحث ستنصبّ على حوارات الإقناع فقط، لأنّ الانتقال بين أنماط الحوار ليس ممكنًا في جميع الحالات. فبخلاف الخلافات حول ما يجب فعله، لا يمكن للخلافات المتعلّقة بما يجب تصديقه أن تتحوّل إلى أنماط حواريّة أخرى كما بُيّن في بحثي.

يوجد بعدان لحوار الإقناع: الوصفيّ والمعياريّ. البُعد الوصفيّ يسمح لنا بتحديد نوع معيّن من الحوارات بين الأنواع الأخرى ويعرض خصائصه الرّئيسة. أما البُعد المعياريّ فيتطلّب منا تقديم قواعد محدّدة لتقييم حوارات الإقناع ووصف كيفيّة إجراء هذه الحوارات في المستقبل. عندما يحلّلُ والتون وكراب (1995) البُعد الوصفيّ لحوار الإقناع، يعرضان الخصائص الرّئيسة لهذا الحوار: الحالة الأوّليّة هي الخلاف، الهدف الرّئيس هو حلّ هذا الخلاف، وكلّ طرف من الأطراف يهدف إلى إقناع الطّرف الآخر. وعندما يحلّلان البُعد المعياريّ، يستعملان "نظام قواعد الحوار" لديهما (1995، ص. 123-172) لوضع المعايير لتقييم حوارات الإقناع.

عندما أقول "حوار الإقناع"، فإنّني أشير إلى حوار تكون الحالة الأوّليّة فيه هي الخلاف. الهدف الرّئيس هو حلّ هذا الخلاف، وكلّ طرف من الأطراف يهدف إلى إقناع الطرف الآخر (1995، ص. 68). فقط إذا سمحنا بهذا التّعريف الحدّيّ لحوار الإقناع يمكننا القول على نحوٍ مناسب إنّه يمكن إجراء مثل هذا الحوار في بيئة غير مثاليّة. قد يكون لدى الأطراف أهداف أخرى في ذهنها، ولكنّنا ما زلنا نعدّه حوار إقناع إذا كان الإقناع هو الهدف الرّئيس. ومن جهة أخرى فإنّ البُعد المعياريّ هو "النّقاش النّقديّ".

2.1. النّقاش النّقديّ

النّقاش النّقديّ هو حوار يحاول فيه الأطراف الوصول إلى اتّفاق بشأن قبول الآراء المطروحة وذلك بالتّحقّق ممّا إذا كانت هذه الآراء قابلة للتّبرير أمام الشّكوك والنّقد الآخر، استنادًا إلى النّقاط المتّفق عليها مبدئيًّا (فان إيميرين وآخرون، 2014، ص. 528).

في النّقاش النّقديّ، يبدأ الأطراف باختلاف في الرّأي بشأن موقف معيّن، وإذا نجح أحدهم في الدّفاع عن موقفه أو الهجوم على الموقف المقدّم من الطّرف الآخر، يجب على أحدهم سحب موقفه أو نقده الأصليّ، ويمكن للأطراف التّوصّل إلى اتّفاق. إذا نُفّذت العمليّة تنفيذًا معقولًا، سيصل الأطراف إلى تسوية.

النّقاش النّقديّ هو مثال معياريّ لإجراء الحجاج عندما يجد الأطراف أنفسهم في حالة اختلاف. إذن، يمكننا عدُّ حوار الإقناع حوارًا يحاول فيه الأطراف إقناع بعضهم بعضًا للتّوصّل إلى اتّفاق؛ والنّقاش النّقديّ بموصفه نموذجًا معياريًّا يزوّدنا بالقواعد اللّازمة للتّوصّل إلى اتّفاق على نحوٍ معقول.

لإجراء نقاش نقديّ على نحوٍ معقولٍ بحسب المدرسة التّداوليّة، ، يجب على الأطراف الالتزام بالقواعد التي تفوّض أداء أفعال خطابيّة معيّنة في المراحل الأربع للعمليّة (مرحلة المواجهة، ومرحلة الافتتاح، ومرحلة الحجاج، ومرحلة الاستنتاج). يمكن استعمال هذه المعايير لتقييم ما إذا كان الإسهام في الحوار يساعد الأطراف على الوصول إلى حلّ معقول. تعرف هذه المعايير بقواعد النّقاش النّقديّ (RCD).

تُعدّ هذه القواعد "إجراءً جدليًا لأداء الأفعال الخطابيّة في النّقاش النّقديّ" (فان إيميرين وآخرون 2014، ص. 539)، وتُعرض مجموعةً من 15 قاعدة (فان إيميرين وغروتندورست 2004، ص. 136-157)، أو في نسختها المختصرة، مجموعةً من 10 أوامر (2004، ص. 190-196). وعبر "RCD"، أفهم في هذا البحث قائمة الإرشادات العشر.

3.1. المغالطات

بالإضافة إلى تحديد ما يجب وما لا يجب في النّقاش النّقديّ، تساعد قواعد النّقاش النّقديّ (RCD) في إعادة تفسير وتوحيد معظم المغالطات الكلاسيكيّة التي وُرّثت من التّقليد الأرسطيّ. وفقًا لذلك، تُعرَّف "المغالطة" على أنّها "حركة نقاشيّة تنتهك بطريقة ما قاعدة من قواعد النّقاش النّقدي التي تنطبق على مرحلة معينة منه" (فان إيميرن وآخرون 2014، ص. 523). بمعنى آخر، المغالطة هي "فعل كلاميّ يضرّ أو يعطّل الجهود المبذولة لحلّ الخلاف في الرّأي بناءً على الأسس الموضوعيّة" (فان إيميرن 2010، ص. 198). ولذلك، من المستحيل حلّ الخلاف في الرّأي بناءً على المغالطات؛ لأنّ الحلّ لن ينشأ من مبرّرات الحجج. لذا، إذا جرى تقديم مغالطة، فيجب سحبها أو تعويضها.

إذا كانت المغالطات تعني انتهاك القواعد، فإنّه يمكن إعادة بناء أيّ مغالطة على أنّها انتهاك لهذه القاعدة أو تلك. على سبيل المثال، إذا استخدم أحد الأطراف تهديدًا لمنع نظيره من تقديم وجهة نظره أو الدّفاع عنها، فإنّه يرتكب مغالطة "آد باكولوم" (ad baculum)[6]. السّبب في ذلك هو أنّه ينتهك قاعدة الحرّيّة، التي تقول: "لا يجوز للمتناقشين منع بعضهم بعضًا من طرح المواقف أو من الطّعن في المواقف" (فان إيميرين وغروتن دورست، 2004، ص. 190).

في الختام، النّقاش النّقديّ هو نموذج معياريّ يمكّن الأطراف من حلّ خلاف الرّأي على نحوٍ معقولٍ. تنظّم قواعد النّقاش النّقديّ هذا النّموذج، إذ يضمن الامتثالَ لها أنّه إذا توصّل الأطراف إلى اتّفاق، فإنّه سيكون حلًّا مستندًا إلى الأسس الموضوعيّة، ويؤدّي عدم الامتثال إليها إلى عرقلة أو على الأقلّ إعاقة قدرتهم على حلّ خلاف الرّأي. المغالطات هي انتهاك لهذه القواعد، وبذلك يجب على الأطراف تجنّب استعمالها إذا كانوا يرغبون في حلّ خلافاتهم بناءً على الأسس الموضوعيّة.

4.1 الشّروط العليا

يتجاوز النّقاش النّقديّ مجرّد كونه وصفًا للخطابات الفعليّة، بل يُعدّ "نظريّة ترسم ملامح الخطاب إذا كان موجّهًا بالكامل نحو الحلّ" (فان إيميرين، وجروتندورست، وجاكسون، وجاكوبس، 1993، ص. 26). فهو يعملُ نموذجًا مثاليًّا تُقارَن به الحوارات الفعليّة. ومع ذلك، فإنّ "النّظام الموصوف أعلاه يفترض تحقّق شروط معيّنة" (1993، ص. 30). وقد أُطلق على هذه الشّروط اسم الشّروط العليا (HOC). وتنقسم إلى نوعين: شروط من الدّرجة الثّانية وشروط من الدّرجة الثّالثة، وذلك بالنّظر إلى أنّ قواعد النّقاش النّقديّ تشكّل الشّروط من الدّرجة الأولى لحلّ الخلافات.

تشير الشّروط من المرتبة الثّانية إلى "مجموعة مثاليّة من المواقف والنّيّات" (ص. 31) لدى الأطراف؛ ما يستلزم أن يكون هدفهم "حلّ الخلاف، لا مجرّد تسويته" (ص. 31). فمن البديهيّ أنّه إذا كان همّ الأطراف تسجيل النّقاط أو الإضرار بالخصم بدلًا من حلّ الخلاف، فلن يكون الوصول إلى تسوية عقلانيّة ممكنًا. لكنّ المشكلة في بعض الأحيان لا تكمن في عدم رغبتهم، بل في عدم قدرتهم على حلّ

[6] آد باكولوم (ad baculum) هي مغالطة من مغالطات الاستدلال في المنطق، وتعرف بأنّها استخدام التّهديد بالعنف أو العقاب للضّغط على الطّرف الآخر لقبول موقف معيّن أو التّراجع عن رأي. تكمن المشكلة في هذه المغالطة في أنّ الطّرف الذي يستخدم التّهديد لا يقدم حجّة عقليّة أو منطقيّة لدعم موقفه، بل يحاول استخدام القوّة أو التّهديد لتحقيق هدفه. إنّ مغالطة "آد باكولوم" تحدث عندما يمنع أحد الأطراف الآخر من تقديم وجهة نظره أو الدّفاع عن موقفه باستخدام التّهديد، ما يعدّ انتهاكًا لقاعدة الحرّيّة في النّقاش النّقديّ، التي تحظر منع الأطراف من طرح مواقفهم أو نقدها. (المترجم).

القضية، إذ يفتقرون إلى "القدرة على التّعبير عن آرائهم، والاستماع إلى آراء الآخرين، وتغيير آرائهم عندما لا تصمد أمام الفحص النّقديّ" (ص. 33).

ومع ذلك، فإنّ الإرادة والقدرة وحدهما لا تكفيان لعقد نقاش نقديّ؛ لذلك، إلى جانب الشّروط من المرتبة الثّانية، هناك شروط من المرتبة الثّالثة تتعلّق بالظّروف الخارجيّة للحوار. وعليه، لا يكفي أن تتوافر لدى الأطراف الشّروط الذّهنيّة للنّقاش النّقديّ، بل ينبغي أيضًا "أن يكون بمقدورهم المطالبة بالحقوق والالتزامات المرتبطة بالأدوار الحجاجيّة التي يحدّدها النّموذج" (ص. 33). فلكي يطرح الأطراف المواقف وينقدوها، فلا بدّ من أن "يكون لكلّ طرف الحقّ في عرض وجهة نظره بأفضل ما لديه من قدرة" (ص. 33). غير أنّ هذا الحقّ قد يُجهَض بطرق متعدّدة؛ فقد تكون هناك موضوعات محظورة، أو قيود زمنيّة غير عادلة، أو علاقات سلطويّة، أو مواقف دوغمائية[7]، وغيرها من العوامل.

وقد قدّم زينكر (2007، ص. 12) قائمة بالشّروط العليا (HOC). فمن بين الشّروط الأساسيّة من المرتبة الثّانية: يجب أن يكون الأشخاص مستعدّين للاستماع إلى الطّرف الآخر، ومهيّئين لتقبّل احتمال أن يكون رأي الطّرف الآخر مبرّرًا، وأن يكون رأيهم هم غير صحيح، وأن يكونوا غير متحيّزين لنتيجة النّقاش. أمّا فيما يخصّ الشّروط من المرتبة الثّالثة، فيجب أن يكون للأفراد حريّة التّعبير عن آرائهم، وألّا تكون هناك علاقات سلطويّة، وأن يتمتّع الجميع بفرص زمنيّة متساوية.

5.1. السّياقات غير المثاليّة

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف حوار الإقناع الذي يجري في بيئة غير مثلى على أنّه حوار إقناعيّ لا يستوفي، بدرجة جوهريّة، شرطًا واحدًا أو أكثر من الشّروط العليا.

تمثّل السّياقات غير المثاليّة حالاتٍ تتوسّط بين التّخلّي التّام عن الحوار المعقول وبين العثرات البسيطة. أطلق على البيئة "طبيعيّة" عندما تكون الشّروط العليا متوافرة في معظمها (وإنْ كانت هناك بعض التّجاوزات الطّفيفة المسموح بها). أمّا الحالات التي يكون فيها الأطراف غير راغبين تمامًا في الإقناع (وربّما يكون الحوار أقرب إلى المشاحنة منه إلى الإقناع)، فأطلق عليها "البيئات اليائسة". وأخيرًا، عندما يحاول الأطراف إقناع بعضهم بعضًا، لكن البيئة لا تكون مثلى، نكون في سياق السّياقات غير المثاليّة.

غير أنّ عدم المثاليّة لا يشكّل فئة محدّدة بحدود واضحة، بل يقع ضمن نطاق متّصل. فعند أحد الطّرفين، نجد البيئات الطّبيعيّة، لكن كلّما ابتعدنا عنها، اقتربنا من الحالات التي تقلّ فيها إتاحة الشّروط العليا شيئًا فشيئًا، إلى أن يصل الحوار، في مرحلة معيّنة، إلى أن يصبح جدّليًّا eristic[8] صرفًا (والتون وكراب، 1995) أو يصل الخلاف إلى درجة من العمق تجعله عصيًّا على الحلّ (فوغيلين، 1985). لذا، فإنّ أفضل طريقة لتحديد السّياقات غير المثاليّة هي ببيان ما ليست عليه؛ فهي ليست "طبيعيّة"؛ أي ليست

---

[7] الدّوغمائيّة dogmatism هي التمسُّك الصّارم والمتَعَصِّب بمعتقدات أو أفكار معيّنة من غير قبول للنّقد أو الحوار، أو الاعتراف بأيّ إمكانيّة لتغيير أو تعديل هذه المعتقدات. وتتّسم الدّوغمائيّة بالرّفض التّام لأيّ فكرة مغايرة أو نقاش عقلانيّ حول صحّة المعتقدات الثّابتة؛ ما يؤدّي إلى الإغلاق الفكريّ وغياب التّفاعل مع الآراء المختلفة. (المترجم).

[8] الإريستية (Eristic): مصطلح فلسفيّ يُستعمل لوصف نمط من الجدال يهدف أساسًا إلى الانتصار على الخصم، بغضّ النظر عن الحقيقة أو الوصول إلى اتّفاق معقول. ويعود أصل المصطلح إلى الفلسفة اليونانيّة، إذ اشتُقّ من الكلمة اليونانيّة ἐριστικος التي تعني "الجدليّ" أو "المشاحن". في هذا البحث، يشير مفهوم الإريستيّة إلى الحالات التي يتحوّل فيها الحوار من نقاش إقناعيّ يسعى إلى حلّ الخلاف بطريقة معقولة، إلى مجرّد سجال عدائيّ يستهدف فرض رأي معيّن أو تسجيل نقاط على الخصم من غير الالتزام بقواعد النّقاش النّقديّ. وبحسب والتون وكراب (1995)، فإنّ الحوارات التي تتدهور إلى مستوى الإريستيّة تفقد وظيفتها الإقناعيّة، ولا يمكن عدّها جزءًا من النّقاش الحجاجيّ الهادف. في هذا السّياق، يُعدّ الحوار الإريستيّ أحد النّماذج المتطرّفة التي تقف على الطّرف النّقيض من الحوار النّقديّ المعقول، إذ تتضاءل فيه فرص الوصول إلى حلّ حقيقيّ للخلاف؛ ما يجعله أقرب إلى السّجال العقيم الذي لا يُنتج أيّ اتّفاق موضوعيّ بين الأطراف المتحاورة. (المترجم).

تلك السّياقات التي يتمتّع فيها الأطراف بالإرادة والقدرة والظّروف الاجتماعيّة التي تتيح لهم التّوصّل إلى حلّ عبر النّقاش النّقديّ. لكنّها، في الوقت نفسه، ليست "يائسة"، إذ لا يكون لدى الأطراف أيّ رغبة في الإقناع أصلًا؛ ما يجعل الإقناع خارج دائرة أهدافهم، أو تكون البيئة غير قابلة للإصلاح بحيث يستحيل التّوصّل إلى حلّ، كما هي الحال في "الخلافات العميقة" عند فوغيلين (1985).

إذا كانت قواعد النّقاش النّقديّ (RCD) مرتبطة بالشّروط العُليا (HOC) فإنّه من غير الواضح ما إذا كانت هذه القواعد هي الوسيلة المثاليّة لوصف الإسهامات المعقولة في الحوار ضمن بيئات غير مثاليّة. وبناءً على ذلك، يمكننا إعادة صياغة سؤال البحث على النحو الآتي: هل تُعدّ قواعد النّقاش النّقديّ الأداة الأمثل لوصف الإسهامات المعقولة في الحوار الإقناعيّ إذا لم تتحقّق واحدة أو أكثر من الشّروط العُليا للنّقاش النّقديّ بدرجة جوهريّة؟

يطرح آخوس (2003، ص. 263) هذه الإشكالية كما يأتي:

عندما لا تتحقّق الشّروط من المرتبتين الثّانية والثّالثة، هل يكون من المعقول التّقيّد الصّارم بالنّموذج المثاليّ للنّقاش النّقديّ لفهم ما إذا كانت خطوة ما تعزّز التّقدّم نحو حلّ النزاع؟ أم أنّه، في حال عدم تحقّق الشّروط من المرتبتين الثّانية والثّالثة، تصبح المعايير المستندة إلى افتراضات النّقاش النّقديّ غير كافية بوصفها أفضل المعايير لتفسير الحجاج وتقويمه في السّياقات العمليّة؟

في ما يأتي، أقدّم ثلاثة حلول لهذه الإشكاليّة.

2. الاقتراح الأول: سياسة "كلّ شيء مباح"

يمكن وصف سياسة "كلّ شيء مباح" على النّحو الآتي: عندما يحاول المتحاورون إقناع بعضهم بعضًا في بيئات غير مثاليّة، فإنّ قواعد النّقاش النّقديّ لا تؤدّي دورًا في تقويم الإسهامات المقدَّمة في الحوار.

يستند المبرّر الأساسيّ لدعم سياسة "كلّ شيء مباح" إلى كون الشّروط العُليا شروطًا مُمكِّنة للنّقاش النّقديّ؛ ما يعني أنّه إذا لم يتحقّق واحد منها أو أكثر، فقد يكون لدينا حوار إقناعيّ، لكنّه لا يرتقي إلى مستوى النّقاش النّقديّ.

يترتّب على ذلك أنّ قواعد النّقاش النّقديّ لا تنطبق إلّا في السّياقات العاديّة. ويصف زينكر Zenker (من غير أن يدافع بالضّرورة عن هذا الحلّ) هذا المنهج على النحو الآتي:

النّقطة الجديرة بالملاحظة هي الآتية: إذا بدا نصٌّ ما ذا طابع حجاجيّ، لكنّه جرى في سياق لا يستوفي أحد الشروط العُليا، فإنّ هذا الخطاب لا ينبغي أن يُفسَّر على أنّه يهدف منذ البداية إلى حلّ الخلاف في الرّأي (انظر: فان إيمرن وغروتندورست، 2004). ففي مثل هذه الحالات، يكفّ الخطاب ببساطة عن أن يكون موضوعًا صالحًا للنّظريّة التّداوليّة الجدليّة". (زينكر، 2007، ص 13).

إذا كان الأمر كذلك، فإنّ قواعد النّقاش النّقديّ لن تكون قائمة بعد الآن؛ ما يضعنا أمام خيارين: (1) إمّا أنه لا توجد قواعد مناسبة لتقييم جودة الإسهامات الحجاجيّة في هذه السّياقات، (2) وإمّا أنّنا في حاجة إلى معيار آخر، ربّما يكون أكثر عموميّة، لفهم سبب كون المغالطة خطوةً ممنوعةً في هذه الحالات. تتناول هذه الفقرة الخيار الأوّل فقط، في حين سيُعاد النّظر في الخيار الثّاني في القسم الخامس من هذا البحث. وعليه، فإنّ سياسة «كلّ شيء مباح» تشير فقط إلى الخيار الأوّل.

يمكننا النظر في مصطلح «شرط» لدعم الخيار الأوّل. يعرّف قاموس ميريام-ويبستر هذا المصطلح على النّحو الآتي: «شيءٌ ضروريٌّ لظهور شيءٍ آخر أو حدوثه». وبناءً على هذا التّعريف، فإنّ مرادف هذا المعنى سيكون «المتطلَّب السّابق». لكن لنفترض أنّ الشّروط العُليا هي متطلَّبٌ سابقٌ للنّقاش النّقديّ؛ في هذه الحالة، فإنّ النّتيجة ستكون واضحة تمامًا: إذا لم تُستوفَ هذه الشّروط، فسيكون من

غير المناسب، بل ربّما من غير المنصف، تحليل معقوليّة الإسهامات الحجاجيّة باستعمال قواعد النّقاش النّقديّ.

إنّ سياسة «كلّ شيء مباح»، على الرّغم من جاذبيّتها إلى حدٍّ ما، تبدو غير سليمة لسببين رئيسين: الأوّل أنّه يمكننا التّعرّف إلى الخطوات المغالِطة حتّى في سياق غير مثاليّ، والثّاني أنّه يمكن الحجاج بأنّ كلّ حوار إقناعيٍّ هو بطبيعته غير مثاليّ؛ ما يعني أنّ قواعد النقاش النّقديّ لن تكون أبدًا الأداة الأمثل لتقييم ما إذا كانت الإسهامات في الحوار معقولة أم لا. ففي السّيناريوهات الواقعيّة، يكون لدى الأطراف بعض التردّد في الاعتراف بأنّهم أُثبتت لهم الحجّة، وبعض المصلحة في مآل النّقاش، وبعض الافتقار إلى ضبط النّفس العاطفيّ، أو نوع من العلاقة السّلطويّة.

وفي النّهاية، فإنّ شروط النّقاش النّقديّ لا تتحقّق أبدًا بصورة تامّة في الحجاج الواقعيّ، لذا فإنّ القول إنّ كلّ شيء مباح حين لا تتحقّق الشروط العُليا يعني أنّ كلّ شيء مباح في أيّ نقاش، وهذه نتيجة عبثيّة. وإذا كان الأمر كذلك، يمكننا الاعتقاد بأنّ قواعد النقاش النقدي تظلّ قائمةً دائمًا في الحوارات الإقناعيّة، وهو ما يشكّل الحلّ الثّاني.

3. المقترح الثّاني: سياسة "الأمور تجري كالمعتاد"

يمكن تعريف سياسة "الأمور تجري كالمعتاد" على النّحو الآتي: عندما يحاول الأطراف إقناع بعضهم بعضًا في بيئات غير مثاليّة، فإنّ قواعد النّقاش النّقديّ تظلّ النّموذج المناسب لتقييم مدى معقولية أيّ إسهام في الحوار.

قد يرى بعضٌ أنّه لا توجد مشكلة حقيقيّة هنا، وأنّ المشكلة الوحيدة تكمن في أنّ كلمة "شرط" قد توحي بأنّها متطلّب أو شرط أساسيّ. ولكن إذا عددنا النّقاش النّقديّ مجرّد نموذج مثاليّ، فهذا يعني، بحكم التعريف، أنّ الشّروط العُليا للنّقاش النّقديّ لن تتحقّق أبدًا. وبذلك، فإنّ التّمييز بين عدم تحقّق هذه الشّروط بدرجة طفيفة أو بدرجة كبيرة يصبح غير ذي صلة. فإذا كان الأمر كذلك، يمكننا دائمًا إعادة بناء حوارات الإقناع على وفق منطق النّقاش النّقديّ، وعدّ أيّ انتهاك لقواعد النّقاش النّقديّ "مغالطة".

بناءً على ما تقدّم، فإنّ الحلّ المطروح للمشكلة ينبغي أن يكون سياسة "الأمور تجري كالمعتاد". وعليه، سواء قمنا بإعادة بناء حوار إقناعيّ في مناظرة أكاديميّة دقيقة أم في خلاف زوجي، فإنّ الوضع سيكون نفسه: على الأطراف أن يتجنّبوا المغالطات للوصول إلى حلّ، وإن وقعوا فيها، فقد يتوصّلون إلى اتّفاق، لكنّه لن يكون قائمًا على الأسس الموضوعيّة.

يبدو أنّ اتّباع منهج "الأمور تجري كالمعتاد" هو الموقف القياسيّ الذي تتبنّاه المدرسة التّداوليّة-الجدليّة. فعند تحليل الخطاب الحجاجيّ، يعمل النّموذج المعياريّ للنّقاش النّقديّ بوصفه قالبًا يُقاس عليه الواقع التجريبيّ، ومعيارًا تُوزن به الممارسات الفعليّة. وكما سنرى، فإنّ التّفاعل الإنسانيّ في الواقع لا يتّجه بطبيعته نحو تحقيق الحلول؛ إذ إنّ الأفراد المنخرطين في خلافٍ ما لا يكونون عادة غير مكترثين بنتائج النّقاش، بل يكون لهم اهتمامٌ بالغ بترجيح نتيجةٍ دون أخرى. كما أنّهم لا يدخلون في النّقاش وهم على استعدادٍ لعرض جميع أفكارهم للنّقاش، بل يعدّون بعض المسلّمات غير قابلةٍ للطعن أو التشكيك. وإضافةً إلى ذلك، فهم يعانون من نقصٍ في المهارات، ويتحاجّون في سياقات اجتماعيّة تكفل بدرجةٍ كبيرة وجود تفاوتٍ في السّلطة والموارد (...). ورغم أنّ الممارسات الفعليّة لا تتطابق تمامًا مع هذا النّموذج، فإنّ بعض خصائصها يمكن تفسيرها بطرائق مثيرة للاهتمام في ضوء هذا النّموذج. (فرانسيسكو فان إيميرن، وروب غروتندورست، وسالي جاكسون، وسكوت جاكوبز، 1993، ص 34).

عند هؤلاء الباحثين، فإنّ الشّروط العُليا لا تتحقّق تحقّقًا كاملًا أبدًا؛ ما يجعل القواعد التّداوليّة للنّقاش النّقديّ نموذجًا مثاليًّا، فالنّقاش النّقديّ يمثّل نوعًا من القالب أو المخطّط الذي يُستعمل لتقييم الممارسات الفعليّة (آخوس، 2003). ولذلك، فإنّ عدم تحقّق الشّروط العُليا لا يُعدّ مبرّرًا لعدم تقييم الإسهامات في الخطاب الحجاجيّ استنادًا إلى تلك القواعد. وبناءً على ذلك، حتّى لو كان المتحاجّون على

سبيل المثال، أشخاصًا تجمعهم علاقات حميمة وروابط عاطفيّة قويّة، فإنّه يمكن تقييم الخطاب باستعمال القواعد التّداوليّة للنّقاش النّقديّ.

قد تنشأ إشكالات في هذه المقاربة. ففي حالة سياسة "الأمور تجري كالمعتاد"، فإنّ المبالغة في العناية بمصطلح "المثاليّة" قد تجعل النّموذج صارمًا للغاية وغير قادر على التّكيّف مع الظّروف المختلفة، في حين أنّ المبالغة في العناية بمصطلح "الشّرط" في سياسة "كلّ شيء جائز" تجعل النّظام مفرطًا في التّساهل.

ثمّة اعتراضان رئيسان على تصوّر "الأمور تجري كالمعتاد". الأوّل أنّه لا يميّز بين السّياقات المثاليّة وغير المثاليّة عندما يتعلّق الأمر بما إذا كانت قواعد النّقاش الحجاجيّ هي المعيار الأفضل لتقييم المعقوليّة. أما الثّاني، فإنه يترك بعض المواقف عالقة في مناطق رماديّة غير محسومة.

يرى الاعتراض الأوّل أنّ قواعد النّقاش الحجاجيّ أكثر صرامة ممّا ينبغي عند تقييم الحوارات في بيئات غير مثلى. فعلى سبيل المثال، قد نعدّ الاستناد إلى العواطف أسلوبًا حجاجيًّا مشروعًا وغير مغلوط عندما تتجادل الأم مع ابنتها.

السّبب الثّاني لرفض سياسة (الأمور تجري كالمعتاد) هو أنّها لا توضّح كيفيّة التّعامل مع المناطق الرّماديّة. تعترف التّداولية الجدليّة بأنّ قواعد النّقاش الحجاجيّ المنظّمة ليست دائمًا الوسيلة المثاليّة للحكم على معقوليّة الإسهام في الحوار، لا سيّما في الحالات التي يدافع فيها المتحاجّون عن مواقف غير قابلة للقياس المشترك، أو عندما يحدث تصادم بين منطلقاتهم الحجاجيّة. في مثل هذه الحالات، "يبدو أنّ معظم المشكلات تنشأ عن غياب شرط ثانويّ جوهريّ في النّقاش الحجاجيّ المنظّم، وهو تبنّي المشاركين موقفًا جادًّا موجّهًا نحو التّوصّل إلى حلّ" (فان إيميرن، غروتندورست، جاكسون، وجاكوبس، 1993، ص 166). لكنّ التّداوليّة الجدليّة لا تقدّم توجيهًا واضحًا حول كيفيّة التّعامل مع هذه الحالات. هل يمكن تطبيق قواعد النّقاش الحجاجيّ المنظّم، أم ينبغي البحث عن طريقة أخرى للمضيّ قدمًا؟ وأيّ طريق يمكن أن يكون مناسبًا في هذه الحالة؟

4. الاقتراح الثّالث: السّياسة الفوقيّة

1.4. السّياسة الفوقيّة

النّماذج المعياريّة في الحجاج يجب أن تراعي ليس فقط السّياقاتِ المعتادةَ، بل أيضًا السّياقات غير المثاليّة. بمعنى آخر: يجب على النّماذج المعياريّة أن تراعي أنّ المتحاورين محدودون في قدراتهم على التّفكير ومعرّضون للاستدلالات المغلوطة؛ وأنّ كلًّا منهم ملتزم عادةً بنقطة نظر معيّنة ومعرّض للتّحامل؛ وأنّ كلًّا منهم مدفوع برغبة في الفوز في سياق من الخلاف. (كراب، 2009، ص 122)

عند مواجهة بيئات فرعية غير مثاليّة، ماذا يحتاج الطّرف الذي يرغب في حلّ الخلاف بمعقوليّة أن يفعل؟ وفقًا للسّياسة الفوقيّة، يجب على الأطراف اختبار مواقف بعضها بعضًا في خطوة الحلّ بعقلانيّة. لكن في مرحلة التهيئة يوجد إسهامان محتملان، وفقًا لطبيعة السّياق غير المثاليّ.

بعض السّياقات غير المثاليّة يمكن للأطراف استعادتها إلى الوضع الطبيعيّ. ولتحقيق ذلك، يجب أن يعترف أحد الأطراف على الأقلّ بأنّ الحوار غير مثاليّ وأنّه يمكن استعادته (ولكن بالطّبع قد يكون هذا التّقدير خطأً). على سبيل المثال، يمكن أحيانًا علاج نقص الثّقة عبر التّحدّث بعضهم مع بعض بصراحة، يمكن أحيانًا الكشف عن التّحيّزات المعرفيّة وتصحيحها، كما يمكن أحيانًا معالجة نقص الوقت أو الفرص لتقديم حجّة قويّة، ويمكن العمل على عدم استعداد الأطراف للاعتراف عندما يكونون مخطئين. عندما يكون هذا هو الحال، يجب أن تكون الأولويّة للأطراف هي استعادة الوضع الطّبيعيّ وإعادة النقاش إلى مسار معقول. على سبيل المثال، كما يقترح كلويستر Kloster (2018)، عندما يكون هناك نقص في الثّقة، سيكون من الصّعب على الأطراف حلّ خلافهم. لذلك، يحتاج بعضهم إلى التّعرف على بعض؛ أوّلًا

لبدء الثّقة ثمّ البدء في الحجاج. لاستعادة الحوار إلى الوضع الطّبيعيّ، سأعتمد اعتمادًا رئيسا على إطار عمل جيلبرت (1995).

في حالات أخرى، لا يمكن استعادة السّياق المثاليّ للنّقاش. على سبيل المثال، فإنّ علاقات السّلطة لا تختفي حتّى إذا أراد الأطراف ذلك، كما أنّ الظّلم الحجاجيّ لا يمكن تغييره في فترة النّقاش الواحدة، والأمزجة العاطفيّة جزء من طبيعة بعض الأشخاص، وهكذا. في مثل هذه الحالات، يجب أن يكون هدف الأطراف هو تعويض الظّروف التي تجعل الخلاف غير مثاليّ. لمّا كانت المشكلة لا يمكن إزالتها، فيجب علينا تعلّم التّعايش معها وجعلها أقلّ ضررًا قدر الإمكان. لفهم كيفيّة عمل هذا التّعويض، سأستعمل الإطار النّظريّ للتّداوليّة المعياريّة الذي اقترحه جاكوبس (2000).

التّمييز بين الاستعادة والتّعويض ليس واضحًا تمامًا، لكنّه يبدو ذا قيمة. كلا العمليّتين تتطلّب من المحاججين أن يميلوا إلى استعمال الأساليب الخطابيّة، ولكن بطرق مختلفة. فبحسب جلبرت، تسعى عمليّة الاستعادة إلى تحقيق قدر أكبر من التّعاطف وتهدف إلى التّوفيق بين مواقف الأطراف، إذ تعنى بالفهم المتبادل أكثر من أيّ شيء آخر. أمّا عملية التّعويض، وبحسب وجهة نظر جاكوبس، فهي بطبيعتها أكثر حزمًا، إذ لا تسعى بالضّرورة إلى تقريب بعض الأطراف من بعض، بل إلى لفت الانتباه إلى طبيعة السّياق غير المثاليّ. وعلى أيّ حال، فإنّ كلتا العمليّتين تعتمد على تقنيات خطابيّة قد تُعدّ مغالِطة من منظور التّداوليّة الجدليّة.

في مرحلة تهيئة الحوار، لا تؤدّي القواعد التّنظيميّة للنّقاش النّقديّ (RCD) الوظيفة ذاتها التي تقوم بها في سياق طبيعيّ. فبينما تشكّل هذه القواعد مجموعة من المعايير المحدّدة، تتطلّب هذه العمليّة ما يمكن تسميته "القاعدة الفوقيّة"، وهي معيار عامّ ينبغي أن يجسّد الروح التي تحرّك قواعد النّقاش النّقديّ، ولكن بطريقة غير محدّدة، بحيث يقدّم إرشادًا حتّى في الحالات التي لا تتحقّق فيها شروط النّقاش النّقديّ.

من الجدير بالذّكر أيضًا أنّ الحالة غير المثاليّة تتّخذ طابعًا متدرّجًا، كما سبق وصفه، بحيث تكون بعض السّياقات أقلّ مثاليّة من غيرها. ويجب أن يكون هذا البعد عن السّياق الطّبيعيّ أحد العوامل التي ترشد سير العمليّة الحجاجيّة. وعليه، كلّما اقتربنا من السّياق الطّبيعيّ، زادت درجة الالتزام باتّباع القواعد التّنظيميّة للنّقاش النّقديّ[9].

لن تُتَّبَع السّياسة الفوقيّة، على سبيل المثال، عندما يستعمل الأطراف حججًا قد تؤدّي إلى تصعيد الخلاف بدلًا من استعادة التّوازن أو التّعويض عن النّقص في ظروف الحوار. ولتقييم ما هو مجدٍ، يتعيّن عليهم قياس المسافة التي تفصلهم عن الوضع العاديّ. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يسمح النّقاش بين أشخاص تربطهم علاقة وثيقة، الذي يقترب من الحوار التخاصميّ، بمساحة أكبر لاستخدام الاستمالات العاطفيّة مقارنةً بمناظرة سياسيّة مع سياسيّ لا يستطيع القبول عندما يخسر حجّة.

[9] شكرًا لأحد المراجعين المجهولين على لفت الانتباه إلى ذلك. (الباحث).

في هذه المرحلة، يمكن صياغة اعتراضٍ[10]: إذا كان الابتعاد عن الوضع الطبيعيّ شديدًا، فإلى أيّ حد يمكن أن تكون الإستراتيجيّة متطرّفة؟ هل يجوز، على سبيل المثال، فرض الرّقابة على الأشخاص أو عزلهم؟ هذا سؤال وجيه يتجاوز نطاق هذا البحث، لكن يمكنني، على الأقلّ، أن أقول ما يأتي: أوّلًا، إنّ عمليّات الحجاج تخضع لالتزامات ومعايير ذات طبيعة أخلاقيّة (بلاير، 2015). أي أنّ ضرب شخص بعصا بسبب خلافٍ في الرّأي ليس مجرّد سلوكٍ غير معقول لحلّ الخلاف، بل هو أيضًا أمرٌ لا أخلاقيّ، والحجاج يرتبط (أيضًا) بالواجبات الأخلاقيّة. ثانيًا، إذا ابتعد أحد الأطراف كثيرًا عن تبادلٍ عقلانيّ، فقد لا نكون بصدد سياقٍ دون المستوى المثاليّ، بل أمام حالة ميؤوس منها. وفي هذه الحالة، لا جدوى من السّياسة الفوقيّة. وأخيرًا، تفترض السّياسة الفوقيّة أنّنا ينبغي أن نحاول استعادة الوضع الطبيعيّ أو التّعويض عن اختلاله. والغاية هنا هي تجاوز الخلافات بطرق سلميّة وعقلانيّة، لذا فإنّ أيّ انحراف عن هذا الهدف لا ينبغي عدّه خيارًا مرغوبًا في إطار السّياسة الفوقيّة؛ ما يضع حدًّا للإستراتيجيّات التي يمكن استعمالها.

يمكننا صياغة هذه القاعدة الفوقيّة على النّحو الآتي: عندما يحاول الأطراف إقناع بعضهم بعضًا في سياقات دون المستوى المثاليّ، يجب تقييم إسهاماتهم في الحوار بناءً على مدى مساعدتها في استعادة الحوار إلى وضعه الطبيعيّ أو التّعويض عنه عندما يتعذّر ترميمه.

سأستكشف الآن الإسهامين اللّذين يتيحهما هذا المعيار الفوقيّ للاستعادة والتّعويض.

2.4. استعادة الوضع الطبيعيّ

لفهم كيفيّة استعادة الأوضاع الطّبيعيّة، من المفيد استيعاب مفهوم الحجاج الائتلافيّ الذي طوّره مايكل جيلبرت. بحسب جيلبرت (1995؛ 1997؛ 2002)، يتمثّل أحد الأخطاء التي تقع فيها النّظريّات الجدليّة للحجاج في افتراض أنّ الحجاج يقتصر فقط على عرض الأدلّة عبر اللّغة والرّوابط المنطقيّة. يزعم جيلبرت أنّ هذا الاعتقاد يمكن أن يسمّى مغالطة التّمركز حول المنطق، وهي تحدث عندما يُنظر إلى اللّغة، خاصّة في صيغتها الأكثر منطقيّة، بوصفها الصّورة الوحيدة للتّواصل العقلانيّ (2002، ص. 32).

لتفادي هذا الخطأ، يبدأ جيلبرت بفهم الحجّة على أنّها "تبادل للمعلومات يتمحور حول خلاف معلن" (1995، ص. 839). ونتيجة لذلك، عندما يختلف الناس، فإنّهم لا يختلفون فقط حول الادّعاء، بل، إلى حدّ ما، حول الموقف نفسه. الموقف هو "مجموعة من المعتقدات والمواقف والمشاعر والإدراكات والقيم المرتبطة بالادّعاء" (جيلبرت 1995). الادّعاء هو مجرّد قمة الجبل الجليديّ، في حين أنّ الموقف (الذي غالبًا ما يبقى تحت الماء) هو ما يُنتج في الواقع الخلاف".

على سبيل المثال، إذا وقع الخلاف بين زوجين حول المدرسة الأنسب لابنتهما، فإنّ النّزاع لا يقتصر على القول إنّ "المدرسة (أ) أصلح من المدرسة (ب) لماريا"، بل يتعدّى ذلك إلى منظومة متكاملة من المعتقدات والمواقف المتّصلة بهذا القول. فهما إذن يتنازعان في المواقف لا في الادّعاءات وحدها[11]. ومن منظور الجدال التّداوليّ، فإنّ موضع النّظر في هذا المثال هو التّعارض القائم بين الادّعاءات. غير أنّ الاكتفاء بتحليل تلك الادّعاءات قد لا يسعفنا في الوقوف على حقيقة ما يجري. فإن كان القول متجذّرًا في مشاعر الطّرفين وتجربتهما الحياتيّة وواقعهما، فمن غير المرجّح أن يُحسم الخلاف بمجرّد تبادل الحجج المنطقيّة، بل يتعيّن النّظر إلى ما هو أبعد من ذلك.

---

[10] شكرًا لأحد المراجعين المجهولين لإثارة هذه النّقطة. (الباحث).

[11] لا شكّ في أنّ الخلافات لا تدور دائمًا حول المواقف (أو على الأقلّ ليست جميعها عميقة)، فقد يكون بعضها قائمًا في جوهره على ادّعاءات محدّدة، ومن ثمّ يمكن حسمه بمجرّد تبادل الأسباب المنطقيّة. وينبغي لهذه السّياقات أن تكون أقرب إلى الوضع الطّبيعيّ منها إلى الحالة غير المثاليّة. (الباحث).

إذن، إذا أرادت الأطراف بلوغ اتّفاق، وجب على بعضها أن تدرك مواقف بعضٍ. وعلى هذا النّحو، تُعدّ المناظرة عمليّةً يكشف فيها المتحاورون عن المواقف التي تسند ادّعاءاتهم أو تبرّرها، إذ ينبغي للمرء أن يستجمع، إلى جانب الحقائق المؤيّدة للدّعوى، القيمَ والعواطفَ والمواقفَ المتّصلةَ بالنّظرة الملازمةِ لذلك الادّعاء" (جيلبرت، 1995). ويُعدّ مثلُ هذا المسار في استيعاب موقفٍ ما جوهريًّا لما أُطلق عليه في هذا البحث (استعادة الوضع الطّبيعيّ).

لتنفيذ ذلك، يجب على الأطراف استكشاف أوضاع مختلفة للحجاج. يزعم جيلبرت أنّه توجد أربعة أوضاع: "بالإضافة إلى الوضع المنطقيّ الكلاسيكيّ... هناك الأوضاع العاطفيّة، والفيزيائيّة (الجسديّة)، والحدسيّة [التي لا تعتمد على الحواس]" (1997، ص 75). إذا استكشفت الأطراف هذه الأوضاع، فإنّها تصبح في وضع أفضل للتّوصّل إلى اتّفاق. وقد أُطلق على هذه العمليّة من الفهم المتبادل عن طريق الأوضاع المختلفة اسم "الحجاج المتآلف": "الهدف من الحجاج المتآلف هو التّوصّل إلى اتّفاق بين اثنين من المتحاورين استنادًا إلى الجمع بين مواقفهما بأكبر عدد ممكن من الطّرق" (جيلبرت 1997، ص 70).

بطريقة ما، تكون السّياقات غير المثاليّة غير مثاليّة في الغالب للحجاج بالوضع المنطقيّ، لكنّها ليست بالضّرورة كذلك للحجاج في أحد الأوضاع الأخرى. فثمّة حالات يحتجّ فيها النّاس بمناشدات عاطفيّة لا تكون، للوهلة الأولى، خطأ في ذاتها، بل تُعدّ كذلك فقط عند تحليلها من منظور منطقيّ. ويمكن انتقاد جيلبرت للمنطق غير الصّوري والمقاربات المعياريّة الأخرى، مثل التّداوليّة الجدليّة، في عنايتها المفرطة بالوضع المنطقيّ (جيلبرت 2002)؛ ما يقلّل من فرص الأطراف في تسوية خلافاتهم. وعند مواجهة بيئات غير مثلى، ينبغي للأطراف أن تستكشف هذه الأوضاع الأخرى، إذ إنّها ستتيح لهم وسائل أكثر للتآلف والسّعي إلى تفاهم مشترك.

الحجاج مع الأفراد المنغلقين داخل أصداء فكريّة متماثلة تمثّل مثالًا جليًّا على وضع غير مثاليّ قد يكون بالإمكان إعادته إلى الحالة المثاليّة. فقد عُرِّفَت "غرفة الصدى" بأنّها "بنية معرفيّة اجتماعيّة جرى فيها استبعاد أصوات ذات صلة وتجريدها من المصداقيّة عمدًا" (نغوين 2020، ص 141). أي أنّ الأفراد داخل هذه الغرف قد تعلّموا أن ينزعوا الثّقة من مصادر معرفية معيّنة؛ ما يجعل الحجج الصّادرة عن تلك المصادر غير مقنعة لهم بحكم التّعريف. وينطوي هذا التّشكيك على أنّ السّياق غير مثاليّ (وربّما ميؤوس منه أحيانًا)؛ ما يعني أنّ الأطراف لا يمكنها توقّع تسوية خلافاتها عبر الحجاج المألوف. غير أنّه عبر "تعزيز الثّقة بين أعضاء غرفة الصّدى والآخرين من خارجها" (نغوين 2020، ص 158)، قد يكون بالإمكان استعادة السّياق إلى حالته المثاليّة. وفي تقديري، يمكن تحقيق ذلك بطرائق عديدة، منها الحجاج الذي يهدف إلى التآلف وبناء الثقة، لا إلى الحسم. وكما يحاجج نغوين (2020، ص 159):

"وهكذا، فإنّ السبيل إلى إبطال تأثير [غرف الصدى] لا يكون بالتعرّض المباشر للحقائق والمعلومات التي يُفترض أنّها محايدة، إذ إنّ هذه المصادر قد جرى تقويضها مسبقًا. بل يكون بمعالجة البنى التي أدّت إلى نزع المصداقيّة، وذلك بالعمل على إصلاح الثّقة المتصدّعة بين أعضاء غرف الصّدى والعالم الاجتماعيّ الخارجيّ".

في مثل هذه الحالات، يكمن السّبيل إلى استعادة الحوار إلى سياقه السّليم في توظيف التّعاطف لبناء الثّقة والتّفاهم، وذلك باستكشاف أنماط متعدّدة من الحجاج، وليس بمجرّد اعتماد المنهج المنطقيّ لتحليل الأقوال.

3.4 التّعويض عن السّياق غير المثاليّ

إذا كان بالإمكان إعادة السّياق غير المثاليّ إلى حالته الطّبيعيّة، فينبغي العمل على استعادته. لكن ذلك لا يكون ممكنًا دائمًا، إذ إنّ بعض السّياقات لا يمكن تغييرها. لذا، لا بدّ من إيجاد وسيلة لتعويض الاختلالات التي تكتنف السّياق غير المثاليّ. ولتحقيق ذلك، قد يكون من الضّروري لفت نظر الطّرف

الآخر عبر مناورة خطابية. وقد تقتضي هذه المناورة، ضمن أمور أخرى، اللّجوء إلى أساليب قد تُعدّ مغالِطة في سياقات طبيعيّة. وفي كتاب "الطّوبيقا"، يبدو أنّ أرسطو يذهب في هذا المنحى حين يدّعي أنّه:

"... غالبًا ما يكون الشّخص الذي يُسأل هو سبب عدم مناقشة الموضوع على نحوٍ صحيحٍ؛ لأنّه لا يعترف بالنّقاط التي كان من الممكن أن تمكّن من إجراء الحجاج إزاءَ أطروحته على نحوٍ سليمٍ؛ إذ لا يمكن لطرف واحد فقط ضمان إنجاز المَهمّة المشتركة بصورةٍ صحيحةٍ. لذلك، قد يكون من الضّروريّ أحيانًا مهاجمة المتحدّث وليس الأطروحة، عندما يكون الجواب في حالة استعداد للبحث عن نقاط نحو السّائل ويستعمل أيضًا الإهانات". (أرسطو، حوالي 350 قبل الميلاد، 2014، 8.11)، 161(a17-24).

بمناداة أرسطو بأنّه أمر ضروريّ، فإنّه يشير إلى أنّ الأطراف يمكنها تحقيق أهدافها الجدليّة وذلك بتضمين مثل هذه الحركة الإريستيّة (كراب 2009). ولكن بأيّ معنى؟ يمكن أن تكون التّداوليّة المعياريّة لجاكوبس (2000) مفيدة لفهم هذه النّقطة.

بدلًا من العناية بالحجج المقدَّمة فحسب، تُوجّه التّداوليّة المعياريّة اهتمامها إلى "الخصائص التّواصليّة للرّسائل الحجاجيّة الفعليّة" (ص. 262). فالرّسائل تنطوي على تعقيد يفوق مجرّد الحجج المطروحة؛ فبينما تمثّل الحجج ما قيل، تشمل الرّسائل أيضًا "الطّريقة التي قيل بها، وتوقيتها، وهويّة المخاطَب، وهويّة المتحدّث؛ وكلّ ذلك بالمقارنة مع ما كان يمكن قوله لكنّه لم يُقَل" (ص. 263). وعلى النّقيض، ينتقد جاكوبس المناهج الجدليّة لأنّها تقتصر على النّظر في الحجج المطروحة فحسب، وتسعى إلى فرض نموذجها المعياريّ على الرّسائل الوصفيّة.

من منظور جاكوبس، لا يمكننا ببساطة تصنيف بعض التّحرّكات على أنّها "مغالطات" لمجرّد أنّها تنتهك معايير معيّنة نعتقد أنّها ضرورية لإجراء الحوار على نحوٍ سليمٍ. بل إنّنا، عند النّظر إلى الرسالة برمّتها، قد نجد أنّ بعض الإستراتيجيّات البلاغيّة التي تبدو مغلوطة عند الاكتفاء بتحليل ما قيل فقط، قد تكون بنّاءة في حلّ الخلاف. على سبيل المثال: "يمكن أن تؤدّي المناشدات العاطفيّة دورًا بنّاءً في المداولات، بل قد تكون مطلوبة في بعض السّياقات" (ص. 277). وفي موضع آخر: "يمكن الدّفاع عن الأساليب البلاغيّة التي تبدو مغلوطة على أنّها تؤدّي دورًا بنّاءً في المناظرة الجارية بالفعل" (ص. 278).

افترضْ أنّ أحد الأطراف يوظّف إستراتيجيّات بلاغيّة لصياغة النّقاش بما يخدم مصلحته، أو يكرّر اللّجوء إلى مغالطات منطقيّة. في هذه الحالة، قد يكون من الضّروريّ استعمال إستراتيجيّات بلاغيّة قد تُوصَف بالمغالِطة لمعادلة التّأثيرات الخطابيّة التي تُنتِجها رسالته. ومن ثمّ، يمكن أن تكون هذه الإستراتيجيّات بنّاءة، إذ إنّها: "تستجيب لمطلب إيجاد وسائل تضع النّاس في أطر ذهنيّة أكثر انفتاحًا ونقديّة وتوجّههم نحو الحلّ، كما تسهم في تهيئة ظروف الحجاج بما يجعله ملائمًا للنّظر المتبصّر". (ص. 281).

وعليه، يمكن عدُّ السّياقات غير المثاليّة ظروفًا تستدعي التّوصية باستعمال إستراتيجيّات بلاغيّة، سواء وُصِفت بالمغالطة أم لا: "إذ يمكن للإستراتيجيّة البلاغيّة أن تكون وسيلة معقولة لتجاوز النّواقص العمليّة في الوضع القائم أو التّكيّف معها". (ص. 282).

بناءً على ما سبق، تبدو إستراتيجيّة التّعويض أكثر حزمًا من إستراتيجيّة الاستعادة. ففي حين تهدف الاستعادة إلى بناء الثّقة والتّفاهم، يسعى التّعويض إلى لفت انتباه الطّرف الآخر بغرض تحقيق التوازن في الموقف، نظرًا إلى أنّ الخلل القائم قد لا يكون من الممكن تصحيحه بالكامل. وفي هذا السّياق، قد يلجأ الأطراف أحيانًا إلى استعمال مغالطات مضادّة (كما أشار فان إيميرن وهوتلوسر، 2015). وبالمثل، يرى فان لار وكراب (2016، ص 331) أنّ المغالطات قد تُستعمَل أحيانًا عقوبةً تُفرض على الطّرف الذي يتصرّف بغير إنصاف.

5. بعض دراسات الحالة حول السّياسة الفوقيّة

أودُّ في هذا القسم تطبيق الأفكار المذكورة أعلاه على دراسات حالة من الواقع. وقد تعمَّدتُ اختيار دراسات حالة سبق تحليلها في الأدبيّات البحثيّة. وأسعى بذلك إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة: أوّلًا، تقديم أمثلة واقعيّة على السّياسة الفوقيّة؛ ثانيًا، موازنة تقييمي مع التّحليلات الأخرى التي قدَّمها باحثون في المجال ذاته؛ وثالثًا، تحديد القوّة المعياريّة للسّياسة الفوقيّة.

لاختبار السّياسة الفوقيّة، لا بدّ من الإجابة بنعم على الأسئلة الآتية[12]:

(1) هل البيئة الحواريّة غير مثاليّة؟

(2) هل يستعمل أحد الأطراف خطوة حواريّة قد تُعدّ مغالِطة أو غير معقولة، على الأقلّ وفق الإطار التّداولي-الجدليّ؟

(3) هل تسهم الخطوة التي يُزعَم أنّها مغالِطة في استعادة الحوار إلى وضعه الطّبيعيّ، أو تعوّض عن اختلاله عندما يتعذّر تصحيحه؟

إذا أمكن الإجابة عن هذه الأسئلة الثّلاثة بالإيجاب، فإنّه يمكن الاستنتاج بأنّ السّياسة الفوقيّة تحقّق آثارها المتوّقعة، على الأقلّ في الحالات التي ستُعرض.

1.5. دراسة حالة استعادة الوضع الطبيعي

الحالة الآتية هي مثال على الأوضاع غير المثاليّة إذ يتّخذ الأطراف خطوات معيّنة لاستعادة الحوار إلى وضعه الطّبيعيّ. وفي رأي جيلبرت، في هذه العمليّة، سيحتاج الأطراف إلى استعمال أساليب مختلفة للحجاج (بعضها قد يُعدّ مغالطات في الوضع الطّبيعيّ) لبناء الثّقة والفهم المتبادل بين الأطراف، وبذلك استعادة الحوار إلى وضعه الطّبيعيّ.

1.1.5. دراسة حالة 1: مناظرة الكائنات المعدّلة وراثيًا

أخذت هذه الدراسة من جودوين Goodwin (2016) وتتعلّق بالإستراتيجيّة البلاغيّة التي استعملها العالِم كيفن فولتا Kevin Folta. فولتا هو بيولوجيّ مشهور يعمل في مجال المحاصيل المعدّلة وراثيًّا (الكائنات المعدّلة وراثيًّا)، ويدافع بنشاط عن استعمالها في السّاحة العامّة. يشير غودوين إلى أنّه في حالات مثل هذه، لا يمكن افتراض التّعاون من الطّرف الآخر:

"نحن لا نفترض أنّ المشاركين في المعاملة الحجاجيّة أو الحوار، -خاصّة في الحياة المدنيّة- سيكونون بالضّرورة متعاونين أو معقولين أو يمتلكون أيًّا من الفضائل العديدة التي تجعل المعاملات تسير على نحو جيّد. بدلًا من ذلك، ندرس ما يمكن أن يفعله المحاورون أنفسهم لتصميم أو تعديل السّياقات التي تُتَبادل فيها الحُجج". (جودوين 2016، ص. 1).

في منظور جودوين، يحتاج الأطراف إلى تصميم سياقات الحوار لتأطير إسهاماتهم في الحوار بطريقة تخدم أهدافهم بصورة فضلى. في حالة فولتا، يحتاج إلى جعل موضوعيّته واضحة: جزء من جمهوره يعتقد أنّه متحيّز لصناعة التّكنولوجيا الحيويّة، لذا لا يمنحونه ما يكفي من الثّقة ليعتقدوا أنّ خطابه العلميّ موضوعيّ بما فيه الكفاية. التّحدّي الذي يواجهه هو أن يُرى على أنّه غير منحاز أو محايد.

الحوار المعنيّ هو محاضرة في جامعة، إذ يحاول كيفن فولتا الدّفاع عن استعمال المحاصيل المعدّلة وراثيًّا (GMO) بمعالجة ثلاثة مواضيع: "ما هي المحاصيل المعدّلة وراثيًّا، لماذا يعارضها النّاس، وما الذي يحمله المستقبل للتّكنولوجيا الحيويّة" (2016، ص. 2). التّفاعلات مع الجمهور متنوّعة،

[12] شكرًا لمراجع مجهول على اقتراحه لهذه الأسئلة. (الباحث).

ولكن بعض المحاورين كانوا عدوانيّين على نحوٍ خاصٍّ تجاه المتحدّث، كما يظهر في التّفاعل الآتي: (جودوين 2016، ص. 9)

أحد المحاورين مع فولتا هو "الرّجل العدوانيّ" (HM) في مناسبات متعدّدة، يقاطع الرّجل فولتا (KF) على سبيل المثال:

(1) HM: "يجب أن تتوقّف هنا؛ لأنّ هذا أكبر كذبة كانت موجودة".

بدلًا من الرّدّ على اتّهام "الكذبة" أو إنهاء المقاطعة، يجيب فولتا:

(2) KF: "هذه فرصة رائعة لنا لإجراء محادثة، أحبّ أن أتمكّن من متابعة النّقاش معك. يمكنك أن تكون أوّل شخص في النّهاية عندما نتحدّث عن الموضوع. أحبّ أن أجيب عن هذا السّؤال". (2016، ص. 9).

بالنّسبة إلى جودوين، ما يفعله فولتا هو "إعادة تصنيف تدخّل الشّخص المعترض (HM) على أنّه سؤال يشكّل جزءًا من محادثة". (2016، ص 9). يسعى فولتا إلى إعادة صياغة الهجمات على أنّها أسئلة مرحّب بها، مع افتراض حسن النّيّة رغم الأدلّة المعاكسة، ومعالجة تلك الهجمات بناءً على هذا الافتراض. بمعنى آخر، "هو يفترض بحزم حسن نيّة الآخرين، حتّى عندما لا يظهرون هم ذلك" (2016، ص 10). هدفه النّهائيّ هو إعطاء الجمهور أسبابًا للاعتقاد بأنّه يتصرّف بموضوعيّة.

هل الحوار بين فولتا (KF) والشّخص المعترض (HM) غير مثاليّ؟ التّفاعل الذي نُسِخَ للتّوّ لا يقدّم إلينا الصّورة الكاملة. ومع ذلك، من نغمة التّفاعل (والسّياق العامّ الذي وصفه جودوين)، يمكن الافتراض أنّنا نتعامل مع بيئة غير مثاليّة: فالشّخص المعترض غير مستعدّ للاستماع أو تغيير رأيه، وبذلك لا يفي بالشّروط العليا رقم 1 و 3 التي وُصفت في القسم 2.4.

هل يمكن عدّ إجابة وإستراتيجيّته العامّة غير سليمة أو غير معقولة من منظور النّقاش النّقديّ؟ كما يشير غودوين، فإن يفترض (KF) حسن النّيّة إزاءَ الأدلّة. وهذا يعني أنّه لا يتعامل مع التزامات (HM) الحقيقيّة، بل يخفّف من حدّة تدخّلاته. كما أنّه يتجنّب الرّدّ على اتّهام "الكاذب". بناءً على ذلك، يمكن القول إنّ تدخّل (KF) ينتهك "قاعدة الحرّيّة"، التي تنصّ على أنّ الأطراف "لا يجوز لبعضها منع بعض من تقديم مواقف أو من تساؤل المواقف" (فان إيميرن وجروتندرست 2004، ص. 190)، و/أو "قاعدة الصّلة" التي تنصّ على أنّ "المواقف لا يجوز الدّفاع عنها بواسطة غير الحجاج أو الحجاج غير ذي الصّلة بالموقف". (2004، ص. 191).

هل تساعد إستراتيجيّة فولتا في استعادة الحوار إلى الإعداد الطبيعيّ؟ الحوار لا يُوجّه فقط نحو (HM) بل نحو جمهور متنوّع. يترك (HM) القاعة قبل أن ينتهي الحوار. ومع ذلك، كما يعترف جودوين، فإن إستراتيجيّة فولتا تساعد في بناء الثّقة مع أعضاء الجمهور الذين كانوا مشكّكين في البداية؛ ما يمكّن من التّوصّل إلى حلّ في نهاية المطاف. من هذا المنظور، أعتقد أنّ إستراتيجيّته تساعد الأطراف في استعادة الإعداد إلى طبيعته. ما يسعى فولتا إلى تحقيقه في النّهاية هو تحقيق التّوافق بينه وبين (HM)، ومع بقيّة الجمهور، حتّى إن كان ذلك يعني عدم اتّباع قواعد الحوار النّقديّ كما هي حرفيًّا.

2.5. دراسة حالة: التّعويض عن الوضع غير الأمثل

في هذه الحالة، من غير المرجّح أن يتغيّر الوضع غير الأمثل بالتّفاهم المتبادل، لذا يتعيّن على الأطراف لفت نظر الطّرف الآخر لتعويض الموقف الخطابيّ. قد تبدو التّحرّكات هنا أكثر حدّة مقارنة بالأمثلة السّابقة.

1.2.5. دراسة حالة 2: إجهاض الولادة الجزئيّة في أثناء الولادة

يحلّل جاكوبس (2000، ص. 275–279) الإعلان الآتي المتعلّق بالإجهاض، الذي نُشر في الصّحف الأمريكيّة:

"قتل رُضّع وُلِدوا جزئيًا.

بمقصّ.

هل نحن نناقش هذا؟

هذا ليس كابوسًا. إنّه واقع. كلّ عام، يُجَرّ آلاف الرّضّع قسرًا من أرحام أمّهاتهم، ثم يُقتلون. بوحشيّة. وأمّتنا تناقش بالفعل ما إذا كان ينبغي السّماح باستمرار هذا الأمر أم لا.

يسمّي الكونغرس هذه "الإجراء" إجهاض الولادة الجزئيّة في أثناء الولادة. يقول الأطبّاء إنّه ليس ضروريًّا طبّيًّا أبدًا، بل إنّه يشكّل خطرًا حتّى على الأمّهات. وبصفتنا زعماء دينيّين، نقول إنّه وأد للرّضّع، وانحطاط أخلاقيّ.

هذه لحظة حاسمة لأمريكا. نحن نقف على حافة هاوية أخلاقيّة. آخرون وقفوا على هذه الحافة من قبل. آخرون تسامحوا مع قتل الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. حدث ذلك في ألمانيا قبل نصف قرن. وحدث في روسيا، والصّين، وكمبوديا. ويحدث في راوندا اليوم.

ماذا سيقول فينا المؤرّخون إن لم نستطع استجماع الإرادة الأخلاقيّة لحظر قتل الرّضّع قبل لحظات من ولادتهم؟

عندما نسمع عن الفظائع لأوّل مرة، يكون ردّ فعلنا الطّبيعيّ هو الإنكار، ثمّ الغضب. لكن مع تكرار الأكاذيب مرارًا، يصبح من الصّعب معرفة الحقيقة. وفي النّهاية، نتجاهل الأمر. للأسف، هذا كلّ ما يتطلّبه الأمر. أناس صالحون، يشعرون بالارتباك، وليس لديهم وقت كافٍ لفهم الحقيقة، يقفون على الهامش.

الحقيقة في قلبك. استمع لذلك الصّوت الخافت في داخلك. من أجل هؤلاء الأطفال الأبرياء، تحدّث. يجب ألّا نغمض أعيننا أو نصمّ آذاننا عن هؤلاء العاجزين لدرجة أنّهم لا يستطيعون حتّى طلب المساعدة.

الأسبوع المقبل، سيصوّت عضو مجلس الشيوخ في ولايتك على ما إذا كان سيُحظر هذا "الإجراء" أو لا. أخبره أن يضع حدًّا للإجهاض الجزئيّ في أثناء الولادة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. من فضلك. اتّصل بمجلس الشّيوخ اليوم على الرّقم (202) 224–3121.

مؤتمر الأساقفة الكاثوليك الوطنيّ.

أمانة الأنشطة المؤيّدة للحياة".

يُدعي جاكوبس أنّ الإعلان مليء بالتّحليلات التي يمكن تصنيفها على أنّها مغالطات وفقًا للكتب الأكاديميّة في الحجاج. ومع ذلك، يذهب إلى أنّه "يمكن الدّفاع عن هذه التّكتيكات البلاغيّة الظّاهرة على أنّها تؤدّي دورًا بنّاءً في المناظرة الجارية فعليًّا" (جاكوبس 2000، ص. 278). من وجهة نظره، فإنّ هذه الحجج والتّراكيب البلاغيّة تخلق مساحة للأطراف لاستكشاف مناهج مختلفة تجاه المشكلات المطروحة. ويُعرض هذا على أنّه عمليّة "تنظيم ذاتيّ للخلاف". ويؤكّد أنّ الإستراتيجيّة البلاغيّة المستعملة في الإعلان هي نقطة توازن مناسبة للتّكتيكات البلاغيّة التي استعملها الطّرف الآخر.

في الواقع، يعدّ هذا الإعلان ردًّا على تواصل سابق للمنظّمة الوطنيّة للنّساء (ص. 278).

الخرافة: إذا كانت حالات الإجهاض في المراحل المتأخّرة نادرة جدًّا، فإنّ حظرها لا يُعدّ أمرًا ذا أهمّيّة.

الحقيقة: غالبيّة الإجراءات المتأخّرة تتعلّق بحالات حمل مرغوب فيها تتحوّل إلى مأساة عندما تكون حياة المرأة أو صحّتها مهدّدة، أو عندما يتطوّر الجنين ليحمل تشوّهات لا تتوافق مع الحياة. هؤلاء النساء يستحققن الحماية رغم أنّ حالاتهن نادرة.

الخرافة: إجراء "إجهاض الولادة الجزئيّة" غير ضروريّ.

الحقيقة: يصرح الخبراء الطبّيّون بأنّ الطّريقة الأكثر أمانًا لإنهاء الحمل في مراحل متأخّرة لبعض النّساء هي إجراء التّوسيع والاستخراج الكامل (D&X). مشاريع القوانين التي ستحظر هذا الإجراء ستضع المشرّعين في موقف غير مسبوق لتنظيم القرارات الطّبّيّة؛ ما سيجبر الأطبّاء على إيجاد طريقة أقلّ أمانًا في بعض الحالات.

يدعي جاكوبس أنّ اللّغة المستعملة في هذه المنظّمة "تُعدّ مسكّنة بإيجابيّة". فهم يطرحون النّقاش من منظور المرأة الحامل، وهو، في رأي جاكوبس، لا يقلّ تحيّزًا عن الإعلان الذي عرضناه سابقًا، والذي يطرحه من منظور الجنين غير المولود. لذلك، تؤدّي المغالطات الظّاهرة دورًا في مساعدة الأطراف على إيجاد طرق جديدة للنّظر في المشكلة. أنا أتّفق مع جاكوبس هنا، ومن وجهة النّظر المتبنّاة في ورقتي، أزعم أنّ طريقة فهم دور هذه التّحركات هي رؤية الوضع على أنّه غير مثاليّ وتبرير استعمال التّكتيكات التي تبدو مغالطات باستعمال السّياسة الفوقيّة. لذلك، دعونا نراجع أسئلتنا الثّلاثة:

أوّلاً، هل الوضع غير مثاليّ؟ لطالما عُدَّ موضوع الإجهاض مثالًا على الخلافات المستعصية أو حتّى العميقة (فوجلين 1985). تكمن المشكلة، في رأي فوجلين، في أنّ النّاس عندما يختلفون حول أخلاقيّة الإجهاض، فإنّهم يختلفون حول مجموعة كاملة من القضايا المتّصلة التي تشكّل "طريقة حياة"، أي الطريقة التي نرى بها العالم. الآن، حتّى من غير أن نذهب إلى أبعد ممّا ذهب إليه فوجلين (الذي يرى أنّه لا توجد طريقة عقلانيّة لحلّ هذا الخلاف)، يمكننا القول إنّ الخلاف حول الإجهاض هو، على الأقلّ في هذه الحالة، غير مثاليّ. ولذلك، ليس من المتوقّع أن يكون "مؤتمر الأساقفة الكاثوليك الوطنيّ"، أو "الأمانة العامّة للأنشطة المؤيّدة للحياة" أو "المنظّمة الوطنيّة للنّساء" "مستعدّا لقبول أنّ وجهات نظرهم قد تكون خطأ" ولا أن يكون لديهم "لامبالاة بنتيجة النّقاش". في الواقع، لديهم قناعة راسخة بشأن موقفهم الرّئيس الذي من غير المحتمل أن يتغيّر بسهولة. ويمكن القول الشّيء نفسه في "المنظّمة الوطنيّة للنّساء".

ثانيًا، هل الإستراتيجيّة مغلوطة من منظور النّقاش النّقديّ؟ يطوّر جاكوبس هذه النّقطة بصورة صحيحة، ويُطالب بأنّ الإعلان الذي نشرته المنظّمات المؤيّدة للحياة يمكن أن يُتّهم بارتكاب ثلاث مغالطات على الأقلّ: الافتراض المسبق، وتقديس بعض المواقف، واستغلال الاستمالات العاطفيّة. ومن منظور التّداوليّة الجدليّة (فان إيميرن وغروتيندورست 2004)، فإنّ الافتراض المسبق يُعدّ انتهاكًا لقواعد "نقطة البداية"، وتقديس موقف ما يُعدّ انتهاكًا لقواعد "حرّيّة الرّأي"، واستغلال الاستمالات العاطفيّة يُعدّ انتهاكًا لقواعد "الملاءمة".

ثالثًا: هل تنجح المخالفة الظّاهرة للقواعد في تعويض اختلال الوضع؟ في رأي جاكوبس، فإنّها "تستدعي وتوازن التّحيّزات والعيوب في حجج الطّرف الآخر" (ص. 278). من وجهة نظري، فإنّ الإستراتيجيّة البلاغيّة تخدم، على الأقلّ، في إظهار أنّ "الحياد" الظّاهر للطّرف المقابل هو أيضًا منحاز. ومن هذه النّاحية، فإنّها تعوّض الاختلال في الوضع. ومع ذلك، لا نعلم إذا كانت الإستراتيجيّة تساعد الأطراف على إيجاد حلّ على المدى الطويل، لكن ذلك لا يعني أنّ الإستراتيجيّة غير معقولة؛ فقد تكون معقولة، ولكنّها غير فعّالة.

2.2.5. دراسة حالة 3: ترامب حول شارلوتسفيل

دراسة الحالة الثّالثة هي مؤتمر صحفيّ عقده الرّئيس الأمريكيّ السّابق دونالد ترامب[13]، وقد حلّله جاكسون (2019، ص 634-635). كان موضوع المؤتمر الصّحفيّ ردّ فعل ترامب على حادثة شارلوتسفيل، التي قام فيها مجموعة من المتفوّقين البيض بالاحتجاج بعنف على إزالة تمثال الجنرال الكونفدرالي روبرت إي. لي، واندلعت اشتباكات بينهم وبين مجموعات تدعم الإزالة. في 15 أغسطس 2017، في مؤتمر صحفيّ، جرى الحوار الآتي[14]:

72] DT: حسنًا، ماذا عن "اليسار البديل" الذي هاجمهم، عذرًا، ماذا عن "اليسار البديل" الذي هاجم، كما تقول، "اليمين البديل"؟ هل لديهم أيّ ذنب؟

73 :R6 ((صوت غير واضح)) ماذا تعني.

74 :DT دعني أسالك هذا. ماذا عن حقيقة أنّهم هجموا، هجموا وهم يحملون العصيّ في أيديهم، يلوّحون بالعصيّ. هل لديهم أيّ مشكلة؟ أعتقد أنّهم كذلك.

75 :R6 عذرًا [هل تقصد أنّ...

76] :RX سيّد ترامب...

77] :DT في رأيي، كان ذلك يومًا مروّعًا، مروّعًا جدًّا.

78 :R7 (لكن) أنت لا تضع [((صوت غير واضح)) على نفس المستوى = مثل النّازيين الجدد والمتفوّقين البيض.

79] :DT انتظر لحظة. أنا لم أنتهِ بعد. أنا لم أنتهِ، الأخبار المزيّفة.

80 :R7 سيّد.

81 :DT كان ذلك يومًا مروّعًا.

82 :R7 أنت لا تضع هؤلاء المحتجّين على المستوى نفسه مع [النّازيّين الجدد والمتفوّقين البيض.

83] :RX هل اليسار البديل سيّئ مثل التّفوّق الأبيض؟

84 :DT سأقول لك شيئًا. تابعت تلك الأحداث من كثب، أكثر ممّا تابعتها أنت. وكان هناك مجموعة على جانب كانت سيّئة، وكان هناك مجموعة على الجانب الآخر كانت أيضًا عنيفة جدًّا. ولا أحد يريد أن يقول ذلك، [لكنّني سأقوله الآن.

85)] :R7 صوت غير واضح)) (ستقول).

86 :DT كان هناك مجموعة، كان هناك مجموعة على الجانب الآخر التي هاجمت، بلا تصريح، وكانوا عنيفين جدًّا جدًّا.

ترى جاكسون أنّ هذه الحالة مثالٌ على الخطاب الطبيعيّ الحدوث؛ أي أنّه "خطاب يتّسم بوضوح طابعه الحجاجيّ، لكنّ المشاركين أنفسهم يجدون صعوبة في تحليله إلى ادّعاءات وأسباب". (2019، ص

---

[13] وقد فاز ترامب بولاية جديدة في 2025 (المترجم).

[14] "DT" تشير إلى "دونالد ترامب"، و "R1" أو "R2" تشير إلى صحفي معين جرى التّعرّف عليه، و "RX" تشير إلى صحفيّ غير محدّد. (الباحث).

632). وتؤكّد أنّ الحجاج في هذه السّياقات يُقيّمها الأطراف استنادًا إلى "المعياريّة الطّبيعيّة"، التي تتجسّد في "الحدس حول ما هو مفيد أو غير مفيد في إدارة الخلافات" (2019، ص 640). وفي بعض الأحيان، قد يحدث تصادم بين الأنظمة المعياريّة المُحكمة وهذه "المعياريّة الطّبيعيّة"، وعندها "تدخل المعياريّة الطّبيعيّة للحجاج، بوصفه نظامًا لإدارة الخلافات، حيّز التّنفيذ". (2019، ص 641)

إنّها تزعم أنّه في الحالة المقدّمة، لا يمكننا العناية فقط بالتّصريحات لفهم ما يحدث؛ لأنّ الأمر يتجاوز مجرّد التّصريحات. وتحديدًا، يستعمل الصّحفيّون أسلوب "التّنبيه"، وهو تحدٍّ لما يُفترض أن ترامب يؤمن به لكنّه لا يصرّح به علنًا (2019، ص. 635). وتُعدّ التّنبيهات ضروريّة أحيانًا للوصول إلى خلاف مثمر؛ إذ إنّه "عبر كلّ تنبيه على حدة، تتبلور الحجج على كلا الجانبين". (2019، ص. 636)

إن السياسة الفوقية لا تتعارض مع تحليل جاكسون، بل تضيف منظورًا جديدًا فحسب. فقد يكون الخطاب الطبيعي الحدوث بيئة غير مثالية أو مثالية، لكن في كلتا الحالتين، يتعين على الأطراف تقييم ما يساعد في إدارة الخلافات. وكما أن "المعيارية الطبيعية" قد تتعارض مع "الأنظمة المعيارية المحكمة"، فقد تتعارض السياسة الفوقية مع القواعد الحاكمة للنقاش النقدي.

هناك ثلاثة أسئلة ينبغي الإجابة عنها: أوّلًا، هل البيئة غير مثاليّة؟ إنّ خطاب ترامب يجسّد كثيرًا ممّا يحدث عندما لا تُستوفى الشّروط العليا في هذا الحوار وغيره. فهو لا يبدو مستعدًّا للقبول بأنّ وجهات نظره قد تكون خطأ، أو لتقديم مبرّرات لمواقفه، أو للتّراجع عنها حفاظًا على ماء الوجه. لذا، يمكن القول إنّ البيئة في المؤتمر الصّحفيّ غير مثاليّة.

ثانيًا، هل ينتهك الصّحفيّون القواعد الحاكمة للنّقاش النّقديّ؟ يمكن القول إنّ ذلك قد حدث. فعلى الأقلّ في التّفاعلات 78، 82، و83، قدّم الصّحفيّون "استدعاءات تحدٍّ" تهدف إلى تصوير ترامب على أنّه ملتزم بأمور لم يصرّح بها فعليًّا. وكما تقول جاكسون: "الانتقادات الموجّهة إلى ردّ الرئيس على أحداث شارلوتسفيل لا تستهدف الادّعاءات التي يلتزم بها بالفعل (...) بل تستهدف الميول التي يُشتبه في أنّه يتبنّاها" (جاكسون، 2019، ص 636).

بهذا المعنى، يمكن القول إنّ هذه الخطوة تنتهك "قاعدة الموقف الحجاجيّ"، التي تنصّ على أنّ: "الهجمات على المواقف لا يجوز أن تستهدف موقفًا لم يطرحه الطّرف الآخر فعليًّا" (فان إيميرن وغروتندورست، 2004، ص 191).

يمكن القول إنّ "استدعاءات التّحدّي" التي قدّمها الصّحفيّون ليست تصريحات قاطعة، بل مجرّد تساؤلات؛ أي أنّهم لا يشوّهون موقف الرّئيس، بل يحاولون فقط استكشاف موقفه الحقيقيّ. يمكننا تأويل النّصّ في كلا الاتّجاهين، وقد تكون هناك حاجة إلى سياق إضافيّ لحسم المسألة. ومع ذلك، فإنّ المشاركتين 78 و82 على الأقلّ يبدوان أشبه بتصريحات تستنتج أمورًا من أقوال لم يصرّح بها الطّرف المقابل صراحةً.

في المشاركة 78، يقدّم الصّحفيّ ما يمكن تفسيره على أنّه سؤال بلاغيّ: "لكنّك لا تضعهم على قدم المساواة مع النّازيّين الجدد والمتعصّبين البيض، أليس كذلك؟"، وهو ما يُكرَّر في المشاركة 82. لكنّ الأسئلة البلاغيّة ليست في حقيقتها نوعًا من الاستفهام، بل هي نوعٌ من التّقرير (هان، 1998).

أرى أنّ هذه هي الحال. أوّلًا، من منظور جاكسون، يمكن القول إنّ هذه الخطوة تساعد الأطراف على إدارة خلافهم بالكشف عن مواقفهم الحقيقيّة. ثانيًا، من منظور السّياسة الفوقيّة، قد تُعدّ هذه الخطوة "وسيلة معقولة لتجاوز أوجه القصور العمليّة في الموقف أو التّعامل معها" (جاكوبس، 2000، ص. 282). فالصّحفيّون يلفتون الانتباه إلى الحقيقة الضّمنيّة لما يوحي به ترامب لكنّه لا يريد التّصريح به، وبذلك، فإنّ هذه الإستراتيجيّة تعوّض عن نقص المثاليّة في الموقف الحواريّ.

الاستنتاجات

للإجابة عن سؤال "ما هو الحُجّة الجيّدة؟"، يحتاج علم الحجاج إلى التّوسّط بين توتّر أساسيّ. من ناحية، يجب أن يقدّم نموذجًا معياريًّا لما ينطوي عليه "الحجاج الجيّد". ومن ناحية أخرى، يجب أن يرتبط بالحجاج الواقعيّ في الحياة. عندما ننظر إلى المواقف غير المثاليّة، يُجبرنا هذا التّوتّر على اتّخاذ قرار. كيف يمكن لنموذج معياريّ أن يحسب هذا النّوع من الحالات؟ في هذه الورقة، قدّمتُ اقتراحًا.

يضيف هذا الاقتراح إلى غيره لأنّه يقع في منطقة وسطى بين القول إنّ كلّ حوار إقناعيّ يجب أن يتوافق مع نموذج معيّن، ومن جهة أخرى، القول إنّ الأطراف نفسها يجب أن تبني أو تصمّم ذلك النّموذج. بمعنى آخر، يعترف هذا الاقتراح بأنّنا في حاجة إلى نماذج معياريّة مثل "النّقاش النّقديّ" لتقييم المشاركات المعقولة في الحوار. وفي الوقت نفسه، يعترف بأنّ النّقص في المثاليّة قد يجعل القواعد الخاصّة بالنّقاش النّقديّ غير قابلة للتّطبيق جزئيًّا، لذلك نحتاج إلى تصوّر أوسع للمعقوليّة في هذه الحالات. هذا لا يعني أنّ المناهج الأخرى في نظريّة الحجاج لا تتعامل مع تطبيق النّماذج المعياريّة على الحجاج الواقعي. ومع ذلك، فهي لا تعنى بالحالات المعيبة أو غير المثاليّة كما حاولت أن أفعل هنا.

ومع ذلك، أقرّ بأنّ العديد من الأفكار التي طُرحت في هذه الورقة في حاجة إلى مزيد من التّطوير. من بين هذه الأفكار، يمكن عرض مفهوم النّقص في المثالية على نحوٍ أفضلَ، إذ يجب تطوير الشّروط الأعلى لهذا الغرض. كما يمكن اختبار السّياسة الفوقيّة في دراسات حالة أخرى، وشرح الصّلة بين هذه السّياسة وفروع أخرى من نظريّة الحجاج، وخاصّة تلك التي تميل إلى البلاغة.

المراجع

Aakhus, M. 2003. Neither Naïve nor critical reconstruction: Dispute mediators, impasse, and the design of argumentation. Argumentation 17 (3): 265–290. https://doi.org/10.1023/A:1025112227381.

Aristotle. 2014. Topics. In W. A. Pickard-Cambridge (Ed.), The Complete Works of Aristotle. https://doi.org/10.5840/thought1941162142.

Blair, J. A. 2015. The moral normativity of argumentation. Cogency, 3(1).

Doury, M. 2012. Preaching to the Converted. Why Argue When Everyone Agrees? Argumentation 26 (1): 99–114. https://doi.org/10.1007/s10503-011-9237-4.

Fogelin, R. 1985. The Logic of Deep Disagreements. Informal Logic 25 (1): 3–11. https://doi.org/10.22329/il.v25i1.1040.

Gilbert, M. 1997. Coalescent Argumentation. New York: Routledge.

Gilbert, M. A. 1995. Coalescent argumentation. Argumentation 9 (5): 837–852. https://doi.org/10.1007/BF00744761.

Gilbert, M. A. 2002. Effing the ineffable: The logocentric fallacy in argumentation. Argumentation 16 (1):21–32. https://doi.org/10.1023/A:1014991300192.

Goodwin, J. 2016. Demonstrating objectivity in controversial science communication: A case study ofGMO scientist Kevin Folta. OSSA Conference Archive, 0–14.

Han, C.-H. 1998. Deriving the interpretation of rhetorical questions. Proceedings of West Coast Conference in Formal Logic, (1), 1–17.

Jackson, S. 2019. Reason-Giving and the Natural Normativity of Argumentation. Topoi 38 (4): 631–643. https://doi.org/10.1007/s11245-018-9553-5.

Jacobs, S. 1998. Argumentation as Normative Pragmatics. In F. H. van Eemeren, R. Grootendorst, J. A. Blair, & C. A. Willard (Eds.), Proceedings of the Fourth ISSA Conference on Argumentation (pp. 397–496). Amsterdam: SicSat.

Jacobs, S. 2000. Rhetoric and Dialectic from the Standpoint of. Argumentation 14: 261–286. https://doi. org/10.1023/A:1007853013191.

Jacobs, S. 2006. Nonfallacious rhetorical strategies: Lyndon Johnson's daisy Ad. Argumentation 20 (4): 421–442. https://doi.org/10.1007/s10503-007-9028-0.

Kloster, M. L. 2018. Another Dimension to Deep Disagreements: Trust in Argumentation. Topoi 1: 0–13. https://doi.org/10.1007/s11245-018-9617-6.

Krabbe, E. C. W. 2009. Cooperation and competition in argumentative exchanges. In H. J. Ribeiro (Ed.), Rhetoric and argumentation in the beginning of the XXIst century. (pp. 111–126). https://doi. org/10.14195/978-989-26-0498-5_6.

Nguyen, C. T. 2020. Echo Chambers and Epistemic Bubbles. Episteme 17 (2): 141–161. https://doi. org/10.1017/epi.2018.32.

van Eemeren, F. H. 2010. Strategic Maneuvering in Argumentative Discourse: Extending the pragmadialectical theory of argumentation. John Benjamins Publishing Company.

van Eemeren, F. H., B. Garssen, E. C. W. Krabbe, Snoeck Henkemans, A. F. Verheij, B., & J. H. M. Wagemans. 2014. Handbook of argumentation theory. In Handbook of Argumentation Theory. https://doi.org/10.1007/978-90-481-9473-5.

van Eemeren, F. H., and R. Grootendorst. 1984. Speech acts in argumentative discussions: a theoretical model for analysis of discussions directed towards solving conflicts of opinion. https://doi.org/10.1515/9783110846089.

van Eemeren, F. H., and R. Grootendorst. 2004. A systematic theory of argumentation: the pragma-dialectical approach. Cambridge: Cambridge University Press.

van Eemeren, F. H., and P. Houtlosser. 2015. How to Respond to Fallacious Moves? In F. H. Van Eemeren (Ed.), Reasonableness and Effectiveness in Argumentative Discourse (pp. 631–640). https://doi.org/10.1177/097133369600800106.

van Laar, J. A., and E. C. W. Krabbe. 2016. Fair and unfair strategies in public controversies. Journal of Argumentation in Context 5 (3): 315–347. https://doi.org/10.1075/jaic.5.3.04kra.

van Laar, J. A., and E. C. W. Krabbe. 2018. Splitting a Difference of Opinion: The Shift to Negotiation. Argumentation 32 (3): 329–350. https://doi.org/10.1007/s10503-017-9445-7.

Walton, D. N., and E. C. W. Krabbe. 1995. Commitment in Dialogue: Basic Concepts of Interpersonal Reasoning. New York: State University of New York Press.